جـــامعة محمد بوضياف بالـــمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير العلاقات المدنية – العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا منذ 2002

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إعـداد الطالبة:

؟ أسماء بلخضر .

إشراف الأستـــاذ:

؟ إسماعيل زروقة

لجنة المناقشة

د. نور الدين دخان	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
د. إسماعيل زروقة	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
د. السعيد ملاح	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017م-

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله علي آلائه حمدا كثيرا مباركا فيه يوافي نعمه أن سهل لنا مبتغانا ووفقنا وأمرنا بالعزيمة والإرادة والصبر لإتمام بحثنا هذا.

نتقدم إلي كل من كان معنا من البداية وقدم لنا يد العون وعلى رأسهم

الدكتور: **زروقة إسماعيل**

لا على سبيل العادة في البحوث العلمية ولكن إيمانا صادقا بفضله علينا، وعرفانا له بما قدمه لنا من بداية بحثنا، فكان عن يسارنا معاتبا، وعن يميننا مشرفا وموجها، والذي غمرنا بعطائه وتوجيهاته القيمة التي ساهمت بإخراج بحثنا إلي النور، فيعجز القلم و تعجز الكلمات عن التعبير له عن مدى شكرنا وامتنانا له، فنسال الله تعالي أن يجزيه عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ:

"بدرة سليم"

ونتقدم كذلك إلي جميع من قدموا لنا يد المساعدة وساهموا في إتمام هذه الدراسة.

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في الوجود بسمة الحياة وسر النجاح

" أمي الحبيبة".

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح

وأعطاني من حبه الكثير والذي تمنى دوما أن يراني في

أعالي المراتب إلى "أبي الحبيب" أدامه الله لي.

إلى شموع البيت المضاءة إخوتي وأخواتي

" محمد رضا و زوجته و أولاده، فاروق،الخنساء و زوجها و

بناتها ، حنيفة و زوجها و أولادها ، علي، ، سمية، شريفة"

الى جدي عيسى و جدتي شريفة و عيشة

إلى كل صديقاتي خاصة سميحة و نسيمة و سميلة

إلى كل أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية والعلاقات

الدولية بجامعة المسيلة

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا

يستفيد منه كل طلاب العلم والمعرفة

أسماء

مقدمة

مقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الهدف المعلن لأغلب دول العالم هو التحول نحو الديمقراطية، وهو الأمر الذي استدعى من الدراسات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية توجيه الأنظار على دراسة التحول الديمقراطي وفق أكثر من منظور.

ومما لاشك في أن العلاقات المدنية – العسكرية هي إحدى أكثر إشكاليات التحول الديمقراطي تعقيدًا و تجددًا، و تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث لها طابع خاص و لها تأثير عميق في التاريخ السياسي و الاجتماعي و العسكري، لهذا يصعب لدى هذه الدول إقصاء المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية و عليه أصبحت العلاقات المدنية – العسكرية معضلة كبيرة و معوقة لمسار عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ليبرز بذلك نقاشا واسعا حول علاقة المدنيين بالعسكريين و أشكال التفاعل بينهما، و لعل في ذلك أن الجمهورية التركية هي إحدى أكثر الدول التي تبرز فيها تلك الجدلية، و التي لازالت مستمرة إلى غاية اليوم و تطرح حولها الكثير من الإشكالات و العديد من التنبؤات المستقبلية.

لقد اكتسبت التجربة التركية للتحول الديمقراطي أهمية خاصة ذلك أنها لم تكن تحول نحو الديمقراطية فقط، و لكنها أيضا كانت تجربة تحول نحو التعددية، و المطلع على تاريخ تركيا لا يخفى عنه بأن للمؤسسة العسكرية دورًا مؤثرًا في الوعي الجمعي للشعب التركي بصفتها حامي العلمانية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 و بالتالي لم يكن من السهل إخراج المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية.

في وقت مضى كانت تعتبر الانقلابات العسكرية تقليدا شبه دوري، و كان الأتراك مع نهاية كل عقد ينتظرون أن تنقلب المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية، و ربما يكون هذا أحد الأسباب الذي أدى إلى خفوت الحديث عن ملف العلاقات المدنية – العسكرية بتركيا، إلا أنه في الآونة الأخيرة و مع صعود حزب العدالة و التنمية عام 2002 إلى السلطة، عاد الموضوع بشدة إلى واجهة الأحداث، و عاد الحديث عنه إلى واجه الأبحاث، لتثار بذلك العديد من الأسئلة تتمحور حول مسألة التحول في العلاقة بين المدنيين و العسكريين بعد 2002، و تأثير ذلك التحول على المجتمع عامة و على مسار الديمقراطية خاصة.

1/أهمية الدراسة و أهدافها:

أ / أهمية الدراسة: و تكمن في أهميتين:

1/ الأهمية العلمية:

- ضعف القاعدة العلمية العربية التي تناولت موضوع العلاقات المدنية – العسكرية و التحول الديمقراطي، و عدم الاهتمام بتجارب الدول الآسيوية في هذا الصدد رغم حاجة الدول العربية إلى نماذج تستخلص منها دروس مستفادة لتطبيقها مع ما يتسق معها في التجارب العربية.
- سيطرة المنظور الغربي على الأدبيات التي تناولت مشكلة الدراسة و بالتالي سيادة التعميم على كل الحالات مع تجاهل دور الجيوش في الدول النامية.

2/ الأهمية العملية:

- حداثة الموضوع و أهميته حيث أن تطوراته لازالت تحدث حتى الآن و باعتبار أن هذه التطورات لن تكون النهاية لتصاعد التحديات أمام التحولات الديمقراطي التركي.
- استخلاص الخبرة التركية الطويلة مع إشكاليات العلاقات المدنية – العسكرية و كذلك عملية التحول الديمقراطي و الاستفادة منها في التجارب العربية .
- محاولة استشراف مستقبل التجربة التركية كتجربة منفردة في منطقة متأججة من نواحي عدة، و تقييم صمود التجربة رغم ما تواجهه من تحديات.

ب/أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية العلاقات المدنية – العسكرية من الناحية النظرية بدراسة المفهوم و معرفة النماذج المختلفة لهذه العلاقات و المداخل النظرية المفسرة لها.
- إبراز مكانة المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية.
- البحث في الجذور التاريخية لطبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا.
- معرفة خبايا و حقيقة التحولات في العلاقات بين المدنيين و العسكريين في الفترة التي وصل فيها حزب العدالة و التنمية إلى السلطة.
- دراسة و تحليل عملية التفاعل ذاتها بين المدنيين و العسكريين و النتائج التي يؤدي إليها ذلك و تأثيره على مسار عملية التحول الديمقراطي في تركيا.
- تقديم إثراء معرفي جديد للدراسات الجامعية السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار البحث في هذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

أ/ الأسباب الموضوعية:

يمثل الموضوع قيمة معرفية في العلوم السياسية عامة و في النظم السياسية خاصة، حيث أنه لا يمكن الاطلاع عن خفايا أي نظام سياسي دون معرفة العلاقة بين ما هو مدني و ما هو عسكري خصوصا في الأنظمة التي تلعب فيها المؤسسة العسكرية دورا مهما في رسم السياسة العامة للدولة مثل: تركيا.

أغلب الدراسات السابقة تناولت دور المؤسسة العسكرية التركية و علاقتها بالإسلاميين فقط متجاهلة بذلك الأطياف السياسية و المدنية مثل: حزب العدالة و التنمية، و بالتالي جاءت هاته الدراسة كمحاولة للخروج عن الطريقة التقليدية في دراسة الموضوع.

ب/ الأسباب الذاتية:

- حداثة الموضوع هو الدافع لاختيار هذا الموضوع.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع في معرفة خبايا و أسرار المؤسسة التركية و دورها الحقيقي في الحياة السياسية و من ثم تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.
- التحولات و التغيرات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد الانقلاب الأخير في 2016 جعلت منا نحن كباحثين أن نعيد النظر في مسألة العلاقات المدنية – العسكرية و تأثيرها على مسار عملية التحول الديمقراطي في تركيا.

3/ أدبيات الدراسة:

رغم كثرة الحديث في موضوع الدور التاريخي للجيش في الحياة السياسية بتركيا ، إلا أن الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين المدنيين و العسكريين بتركيا قليلة نوعا ما في الجامعات العربية.

1- دراسة قدمتها الباحثة **مروى صبحي منتصر** بعنوان "**صعود الدور السياسي للجيوش في الدول النامية" (دراسة مقارنة تركيا و اندونيسيا)،**

تهدف هاته الدراسة إلى إبراز دور العلاقات المدنية – العسكرية ما إذا كانت دافع أو معوق أو غير ذات تأثير على مسار التحول الديمقراطي، و توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها: أن زيادة المهنية العسكرية تؤدي إلى فعالية المؤسسة العسكرية لكنها لا تؤدي إلى تجسيد الديمقراطية.

2-رسالة ماجستير للباحث **محمد نبيل بخدومة** بعنوان "**العلاقات المدنية – العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي** 2002-2013 ، و التي تناول فيها مدخلا نظريا للموضوع بداية بالتأصيل التاريخي و النظري للعلاقات المدنية – العسكرية، و تطرق كذلك لوضعية الجيوش في الدول المدنية الحديثة، كما حاول الباحث من خلال هاته الدراسة تفكيك و دراسة الفواعل المدنية و العسكرية في تركيا و خلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها: أنه مع وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002 تغير مسار العلاقات المدنية – العسكرية حيث عرفت تلك العلاقة تحولا جديدا استخدم فيها الفاعلون المدنيون استراتيجيات معينة أدت إلى السيطرة المدنية على العسكريين، و قد كان لهذا النمط أثر على النظام السياسي التركي.

3-و هناك مقال كتبه **عمر سمي**ر بعنوان " **المؤسسة العسكرية و التحول الديمقراطي في تركيا (1981- 2011)**" حيث ناقش المقال إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية على مدى التاريخ و تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي، و توصل الكاتب إلى عدة نتائج أهمها: أنه على المؤسسة العسكرية أن تدرك أن منظومة القيم ليست جامدة و أن عليها حماية القيم الديمقراطية و أن تلتزم الحياد.

4-رسالة الماستر التي قدمها **Leman Basak Ari** سنة **2007** بعنوان

-**Military Relation in turkey "Civil** " و التي تناول فيها التفاعل بين المدنيين و العسكريين في تركيا في ستة فصول.

4/ إشكالية الدراسة:

إن الدول التي تمر بتجارب للتحول الديمقراطي ليست بالضرورة تنجح في استكمال كافة خطوات التحول نحو الديمقراطية، وذلك أن الديمقراطية لا يمكن تلخيصها في إجراء الانتخابات الدورية، فهناك جوانب أخرى تمثل قضايا فارقة في مسار التحول الديمقراطي مثل: العلاقات المدنية – العسكرية و التي تصبح – إذا اتسمت بالطابع

الصراعي – معوقا لعملية التحول الديمقراطي، و هذا ما سيتم معالجته في الحالة التركية خاصة في الفترة الأخيرة و بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة سنة 2002 و عليه جاءت الإشكالية على النحو التالي :

- **كيف تؤثر العلاقات المدنية – العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين 2002- 2016؟**

و تندرج على ضوء هاته الإشكالية **تساؤلات فرعية** و هي:

1-ما هي العوامل المحددة لطبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا؟

2- ما الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية التركية قبل وصول حزب العدالة و التنمية للحكم؟ و ما التغير الذي طرأ على هذا الدور بعد وصول الحزب لسدة الحكم؟

3-لماذا تكرر الحديث عن محاولة انقلاب أجهضت من حين للآخر؟ و كيف يمكن أن يُؤثر هذا على العلاقات المدنية – العسكرية التركية تحت حكم حزب العدالة و التنمية؟

4-كيف أثر الصراع بين المؤسسة العسكرية و الحزب الحاكم على مسار التحول الديمقراطي التركي؟

5/ فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى العديد من الفرضيات أهمها:

1-تشكل بنية و تركيبة الأنساق المدنية و العسكرية في تركيا وفقا لهيكلية معينة يساهم في بنائها التطور التاريخي الذي عرفته و دورها فيه.

2-تفترض هاته الدراسة أنه كلما زاد تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية كلما أدى هذا إلى تسهيل عملية التحول الديمقراطي، و أنه كلما زادت احترافية المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية كلما أعاق هذا مسار التحول نحو الديمقراطية.

3-إن تركيا و لما لها من تاريخ طويل من التدخل العسكري في الحياة السياسية لم تشهد سوى فترات متقطعة من الحكم المدني سرعان ما تعيقها تدخلات المؤسسة العسكرية، و بالتالي تفترض الدراسة أن الحالة التركية يمكنها إتمام مسيرة التحول الديمقراطي إذا تم انسحاب القوات المسلحة من الحياة السياسية بشكل كامل.

6/ حدود الدراسة:

1- **الإطار الزماني**: تمتد فترة الدراسة بدءً من عام 2002، حيث أنها بداية فترة وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، و حتى عام 2016 بسبب ما شهده ذلك العام من أحداث تتعلق بالتحول الديمقراطي و مشاكل أخرى تتعلق بالعلاقات المدنية – العسكرية مثل: دعاوي مؤامرات انقلاب أُجهضت و غيرها من الأحداث.

2- **الإطار المكاني**: لقد وقع الاختيار على دراسة حالة تركيا و ذلك لما شهدته هذه التجربة من تاريخ طويل من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، كما أن التحولات الحاصلة اليوم في تركيا جعلت غالبية أنظار الباحثين موجهة نحو دراستها.

7/ الإطار المنهجي و النظري:

1- **الإطار المنهجي للدراسة:**

أ- المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج في فهم أية ظاهرة سياسية على اعتبار أن مختلف الأحداث في المراحل التاريخية المختلفة التي تمر بها الظاهرة تساهم في تشكيلها و من ثم فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل و هذا ما سوف يساعد على فهم و رصد أهم التطورات لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لتركيا.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: تكمن أهمية هذا المنهج من خلال وصفه للظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا و التعريف بها حتى يمكن الانتقال لمراحل أخرى من التحليل بناءً على ما تم تقديمه من وصف.

ت- منهج دراسة الحالة: و هو المنهج الذي من خلاله يمكننا دراسة ظاهرة سياسية معينة في مرحلة من مراحل تشكلها أو تطورها، و لعل أنه يتيح لنا دراسة العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا بجمع مختلف البيانات

و المعطيات حولها.

2- **الإطار النظري للدراسة:**

1- **الاقتراب النسقي**: و هو أحد أكثر الاقترابات استخداما في الدراسات السياسة، إذ يمكنا من التعريف على بنية و هيكلة المؤسسات خاصة المؤسسة العسكرية و الأحزاب السياسية " حزب العدالة و التنمية" و التفاعلات الحاصلة فيما بينها و أثرها على عملية التحول نحو الديمقراطية.

2- **نظرية الدور**: تستخدم لدراسة طبيعة الـــأدوار التي تضطلع بها مؤسسات الدولة و الآثار المترتبة عن هذه الأدوار، و الاعتماد على هاته النظرية ساعدنا في معرفة مدى مطابقة أداء المؤسسة العسكرية التركية مع الأدوار و الوظائف المنصوص عليها دستوريا.

3- **اقتراب صنع القرار**: و الذي يمكننا في موضوع دراستنا من التعرف على الصناع الحقيقيين و الرئيسيين للسياسات و التوجهات العامة للجمهورية التركية، و موقع كل من المدنيين و العسكريين في صنع القرارات السياسية.

8/ **تقسيم الدراسة**:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي كالآتي:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى المضامين المختلفة لمفهومي العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي بداية بمفهوم العلاقات المدنية – العسكرية، ثم نتناول مفهوم التحول الديمقراطي لننتقل بعد ذلك إلى دراسة وضعية الجيوش و السياسة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

الفصل الثاني: نتناول فيه جدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية من خلال التطرق للمؤسسة العسكرية التركية كهيكل و مؤسسته مستقلة ثم ننتقل إلى حزب العدالة و التنمية و علاقته بالمؤسسة العسكرية التركية و فيه نتناول نشأة و تأسيس حزب العدالة و التنمية، لتجتمع هاتين المؤسستين في مطلب أخير تحت عنوان: المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية بين التأثير و التأثر.

الفصل الثالث: يهتم هذا الفصل بدراسة التحول في نمط العلاقات المدنية – العسكرية بعد 2002 و أثره على التحول الديمقراطي في تركيا، وعليه فإننا سنقوم بالتطرق إلى مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا من خلال السياسات الإصلاحية لحزب العدالة و التنمية و قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي كأحد مؤشرات التحول الديمقراطي، لننتقل بعد ذلك إلى انعكاسات العلاقات المدنية – العسكرية الجديدة على مسار التحول الديمقراطي في تركيا.

الخاتمة : وهي عبارة عن مجموعة استنتاجات لما توصلت إليه الدراسة في الأخير.

الفصل الأول

المضامين المختلفة لمفهومي العلاقات المدنية – العسكرية و التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية

المطلب الأول: تعريف العلاقات المدنية- العسكرية

المطلب الثاني: نماذج العلاقات المدنية- العسكرية

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية- العسكرية

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و علاقته ببعض المفاهيم

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: الجيش و السياسة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة

المطلب الأول: مكانة الجيوش في الدول الديمقراطية الحديثة

المطلب الثاني:العلاقات المدنية- العسكرية في سياق التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: من تسييس الجيش إلى أمننة السياسة

.

شهدت فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين و ما أحدثته من تحـــولات و تغيرات على الساحة الدولية، انبثاق مسائل و قضايا جديدة كانت محور اهتمام و جدل بين العديد من الباحثين، و على رأس هاته القضايا نجد مسألة العلاقات المدنية – العســكرية، حيث عرفت العديد من الدول خاصة الدول الحديثة الاستقلال تدخل غير مسبوق للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، الأمر الذي فرض على البـــاحثين و الأكـــاديميين توجيـــه دراساتهم البحثية نحو تحليل و تفكيك جدلية العلاقات المدنية- العسكرية.

المبحث الأول : مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية.

المطلب الأول: تعريف العلاقات المنية – العسكرية

على الرغم من صعوبة الوصول إلى التعميم فـــي دراســـة العلاقـــات المدنيـــة – العسكرية، إلا أن أحد معانيها ينصرف إلى العلاقة بين القوات المسلحة و السلطات المدنية عموماً، و مازال تعريف العلاقات المدنية - العسكرية الذي أورده **صامويل هـــانتيجتون Samuel Huntington** في مؤلفه " الجندي و الدولة"، أساســـا لكثيـــر مـــن التحلـــيلات السياسية المعاصرة[1].

- اعتمد **هانتيغتون** في تعريفه للعلاقات المدنية – العسكرية على أربعة أبعـــاد رئيســـية تتمثل فما يلي[2]:

1- أن العسكريين و المدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين.

2- أن العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها جانب الصراع .

3- كما أن النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية يقوم على إحداث توازن بين الـــدور المدني و العسكري في ظل وجود سيطرة مدنية.

4- إن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت واتخاذها أنماطا مختلفة يـــرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية.

---

1 - شادية فتحي إبراهيم، " **العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة** ".(مجلة النهضة، الصادرة في مصر، العدد4، أكتوبر2006)، ص 3.

2- **المرجع نفسه**، ص 4.

- و بالتالي و وفق تعريف **صامويل هانتيجتون** فان المؤسسة العسكرية تقوم على الخضوع للسلطة السياسية المدنية، مع أحداث نوع من التوازن بين الدور المدني و العسكري.

- من جهته تناول الباحث " **فؤاد الأغا** " مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية في مؤلفه " **علم الاجتماع العسكري**" حيث عرفها بأنها "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين و المدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة، و قد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية و الاجتماعية في المجتمع و ذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع[1].

عموما و على ضوء ما تقدم من التعريفات المختلفة لبعض الباحثين يمكن القول أن العلاقات المدنية – العسكرية هي جملة العلاقات بين الفواعل السياسية المدنية و المؤسسة العسكرية، و ترتكز هذه العلاقات في سلطة اتخاذ القرارات في المجالين المدني و العسكري، في حين أن العديد من الباحثين الذين تناولوا موضوع العلاقات المدنية – العسكرية يرون بأن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة.

المطلب الثاني: نماذج العلاقات المدنية العسكرية.

تعددت نماذج العلاقات المدنية – العسكرية باختلاف الرؤى و السياقات، و من أهم تصنيفات الباحثين لنماذج هذه العلاقات :

أولا: نماذج السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية

أدت خبرة المجتمعات الإنسانية وفق بعض الآراء منذ عصر الإقطاع و سيطرة الكنيسة في أوربا و حتى العصر الراهن بروز ثلاثة نماذج للسيطرة المدنية و هي[2] :

1 - فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**.(ط1؛ عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع، 2007)، ص 18.

2 - محسن خصروف، **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية و الأنظمة الشمولية**. ، تاريخ الإطلاع 05/ 02/ 2017 من موقع :

WWW.ALWATANYE.NET

1- **النموذج التقليدي THE TRADITIONAL MODEL**:

ظهر هذا النموذج خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر الميلاديين، عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السائدة في أوربا، كما كانت الأرستقراطية بشقيها المدني و العسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة، و تدافع عن قيم متشابهة، و تُقوي صلاتها بالروابط الأسرية و توزع أبنائها ما بين الجيش و الكنيسة، و تم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدينون أرستقراطيون أولا و عسكريون ثانياً، الأمر الذي جعل خلافات أبناء تلك الطبقة خلافات ثانوية و نادرة يسهل حلها في إطار الخط العام المحدد للدفاع عن المصالح الإقطاعية الكنسية.

2- **النموذج الليبرالي**:**THE LIBERAL MODEL** يعتمد هذه النموذج الذي ظهر في البلدان الرأسمالية على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفا لكل من المدنيين و العسكريين، في ضوء ذلك تم تحيد مهام المدنيين في تولي المناصب الحكومية معينون و منتخبون، وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية و الخارجية و تطبيق القوانين و التحكم في الصراعات التي ق تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة، أما العسكريون فقد حصروا مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة الدفاعية عن النظام، و حماية الأمن القومي، داخلياً و خارجياً، و تقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع، و تقبل توجيهات السلطات المدنية في حالة الخلاف في وجهات النظر، مع التزام المدنيين باحترام استقلالية العسكريين و تقدير خبراتهم و عدم التدخل في الشؤون العسكرية الصرفة مثل: الترقيات، و لامتيازات الخاصة بالقوات المسلحة و كلها أمور تعزز سيطرة الحكومة على القوات المسلحة.

3- **النموذج التدخلي أو الاحترافي**:**the penetration model** يحظى الحكام المدنيون في هذا النموذج بولاء القوات المسلحة عن طريق تأسيسها بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، و تكون لهم الكلمة العليا في أمور كثيرة، و يكون الجيش في هذا النموذج مجرد أداة في يد النظام السياسي و يستخدم من قبل السلطة الحاكمة .

ثانيا: نماذج التدخل العسكري في الشؤون السياسية

وهناك نموذجين في التدخل العسكري في الشؤون السياسية و هما:

1- **النموذج الوسيط**: يتسم هذا النموذج بسمات أساسية هي[1]:

- قبول النظام الاجتماعي القائم و مقاومة أي محاولة لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم أو بنية السلطة التنفيذية ذلك أن دورهم يقوم على أساس إيديولوجي مضاد للتغيير الثوري، باعتبارهم جزء من القوى المحافظة.
- يتميز ضباط الجيش الوسيط بأنهم مدنيو التوجه، لأن اختصاصهم حماية الحكومة الدستورية و الحفاظ عليها.
- يفرض الجيش الوسيط زمنا محددا لحكم الجيش و ينتظر أن يسلمه إلى نظام مدني مقبول.
- يخشى ضباط هذا النوع الانغماس في العمل السياسي المباشر، فهم يعملون خلف الكواليس كجماعات ضغط في اتجاه تحقيق المطالب الشعبية، و بذلك يكون التدخل الصريح غير ضروري.
- قد يكون ضابط الجيش الوسيط متوجساً من الجزاء المدني (عزل، تنزيل رتب، حرمان من المناصب العليا) و لذلك فإنه يعمل قبل انسحابه من السلطة على ضمان عدم تكرار العنف السياسي.

2- **النموذج الحاكم**: يتميز هذا النموذج في شكله المجرد كظاهرة بخصائص عدة نذكر منها[2]:

- يرفض النظام القائم المحافظ و يتحدى شرعيته.
- يفقد الثقة بالحكم المدني، و ليس لديه توقعات بالعودة إلى الثكنات.
- مقتنع بأن الحكم جيش هو البديل الوحيد للفرض السياسة و للقضاء على كل ذي رؤية ثاقبة.
- يُضفي على الحرفانية professionalism صبغة سياسية و يعمل علانية.

---

1 - حلمي نادية، " **تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية و المصرية**".(مجلة شؤون الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث و التوثيق، العدد 147، 2014)، ص- ص97-98.

2 - **المرجع نفسه**، ص 98.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية – العسكرية

ترتبط فكرة التنظير للعلاقات المدنية – العسكرية بمشكلة قديمة تزايدت أهميتها مع نشأة الدول القومية، وتأسيس الجيوش النظامية الحديثة أولا و هي الدور السياسي للعسكريين، و لا يوجد هناك للجهود التنظيرية المبذولة حول التأثير السياسي للعسكريين و العلاقات المدنية – العسكرية، و من هذه الجهود ما أشار إليه القائد العسكري الصيني" **سان تزو**"* من أكثر من 2000 عام، واتفق معه " كارل فون كلاوز فيتش"** إلى أهمية السيطرة المدنية على العسكريين و قد حدد مهمة القادة العسكريين في تنفيذ ما يقرره الحكام في قضية السلم و الحرب بداية من تجميع القوات إلى الاشتباك مع العدو[1].

كما يرى **ميكافيللي*** في كتابه "الأمير" أن هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي و وجود جيش قوي لحماية الدولة فكلما توطدت دعائم الدولة تزايدت أهمية القوة العسكرية كوسيلة للتوسع الخارجي، و كان دائما يدعو إلى تكوين جيش قوي، و عدم الاعتماد على المرتزقة، إلا أن ما أوردنا سلفا هي مجرد أفكار لباحثين لم ترتقي لمستوى نظريات ذات دعائم و أسس، لهذا برزت بعد ذلك بعض النظريات التي لها دور في التنظير في العلاقات المدنية – العسكرية، وانقسمت هذه النظريات إلى نظريات تقليدية " لصامويل هانتيغتون" و " جانووتيز" و نظريات حديثة برزت مع كل من " فيفر" و" ريبكاشيف".

الفرع الأول: النظريات التقليدية في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية

* - **سان تزو**: **sun – tzu** من مفكري العصر الصيني القديم في القرن السادس قبل الميلاد، و من أبرز مؤلفاته " فن الحرب".

** - **كارل فون كلاوزفيش** **Karl von clausewitz** جنرال بروسي و كاتب عسكري و منظر استراتيجي للحرب، ولد في ألمانيا عام 1780 و توفي عام 1831 و يعد كتابه " فن الحرب" أحد أشهر أعماله.

2- أشرف سليمان غابريال، **علم الاجتماع العسكري** .(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 40.

*** - **ميكافييللي**، **nicola machiavelli** ،من مفكري عصر النهضة و الإصلاح ولد في فلورنسا عام 1469، و من أبرز مؤلفاته " الأمير" و توفي 1527.

وارتبطت بشكل خاص بالنموذج الغربي الليبرالي، إذ يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الاحتراف* يمثل الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين و إقامة علاقات مدنية – عسكرية ديمقراطية[1]،و من أهم روادها:

1- **صامويل هانتيغتون**: من خلال كتابه " الجندي و الدولة" **the solidier end the stat"** 1958، والذي يعتبر المرجع التقليدي لأي دراسة في العلاقات المدنية – العسكرية، أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة[2]، إذ يكون ولاءه للدولة مطيعا للمدنيين و يكرس خبرته لحماية الدولة كما يرى " هانتيغتون" أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة و إنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد ، بالإضافة إلى التحديث العسكري و الذي يشمل التعليم و الإجراءات المتبعة في تدريب و تعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن السياسة[3]. وفي إطار هذه الرؤيا يؤكد " صامويل هانتيغتون" أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **الخبرة**: حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، و يحوز مهارات معينة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم و الخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

- **المسؤولية الاجتماعية**: فالجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية و الأمن.

- **التضامن الجماعي الداخلي**: و يرتبط ذلك بوعي الجماعة و شعورهم بالتضامن الناجم عن إحساسهم بالتفرد المهني، و ذلك نظرا لما يتسمون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم و حدود دورهم.

---

* - **الاحتراف**: يعني درجة تركيز العسكريين على أن أداء مهامهم العسكرية و عدم انخراطهم في الحياة السياسية.

1- شادية فتحي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

2 - رضا هلال،**السيف و الهلال : تركيا من أتاتورك إلى أربكان ،الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** .(القاهرة: دار الشروق ، 1999)، ص -ص 10 -11 .

3 - أحمد مالكي و آخرون ، **ثورة تونس، الأسباب و السياقات و التحديات**. (قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012)، ص 326.

يقترح " **صامويل**" في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما:

- سيطرة مدنية ذاتية: و التي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين[1] .
- سيطرة مدنية موضوعية : و يلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي[2]:
- مستوى عال من الاحتراف العسكري و الاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصها المهني.
- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

2- أنموذج " **موريس جانووتير**" في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية:

عرف"موريس جانووتير" على أنه مؤسس علم الاجتماع العسكري و القوات المسلحة و المجتمع، و لذلك يعتبر هو الآخر مؤسسا لنظرية العلاقات المدنية – العسكرية، و يعتبر كتابه " الجندي المحترف" **the Professional solideer**" (1960) ، أهم بحث ذو مقاربة سوسيولوجية حول المؤسسة العسكرية.

ذيتفق "**جانووتيز**" مع "**هانتيغتون** " في قضية الفصل بين المدنيين و العسكريين، و يرى أن تحكم المدنيين في القوات المسلحة يكون بمنظور تحكم المجتمع كله، وليس السلطة السياسية فقط، مما يسهل اندماج المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، و من هذا يؤسس" المقاربة الاجتماعية"، و جهة أخرى هو يُقر بتبعية الضباط للمدنيين ليس بمعيار الاحتراف العسكري فقط بل على أساس اندماج حقيقي للقيم المدنية[3]. و يؤكد على دور المواطن – الجندي و كيف تعكس المؤسسات المجتمع الكبير، فالمواطنون – الجنود مثلهم مثل المواطنين العاديين يجب أن يُؤدوا دورهم في الحياة العامة من أجل الصالح العام.

لا يقبل جانووتير ذلك التقسيم المثالي للوظائف الذي أكد "هانتيغتون" أنه ضروري للاحترافية العسكرية، بل يتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها " نسقاً اجتماعياً"، أين

---

*1- Kisangani n f emizet . **op . cit**. p 204*

*2 - Deane peter baker **. agency theory. A new model of civil – military relation for Africa**? African center for constructive resolution of disputes vol 07 . 2007. P 117.*

3 - محمد نجيب عمارة، "**العلاقات المدنية العسكرية و التحديات الجديدة**".(مجلة الدراسات الإستراتيجية، الجزائر: الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية، العدد12، سبتمبر 2010)، ص 120.

تتغير صفات الضباط المحترفين مع الوقت و يحوزون على القيم و المهـــارات اللازمـــة للسيطرة على العنف [1].

و يضيف **جانووتير** بأنه مع التغييرات في التكنولوجيا، المجتمع و المهمات، أصبح دور الجندي المحترف لا محالة سياسياً أكثر [2] .

ومن خلال تحليليه للظاهرة العسكرية قدم "**جانووتير**" خطوة هامة لتفريق العلاقات المدنية – العسكرية في الدول الغربية عن تلك الموجودة في الدول النامية ، بحيث يصنف العلاقات المدنية – العسكرية في الدول الغربيـــة إلـــى ثـــلاث فئـــات: الأرســـتقراطية و الديمقراطية و الشمولية،و فما يتعلق بالدول النامية فصنفها إلى خمس فئـــات: اســـتبدادية شخصية، تحالف مدني عسكري، الأوليغارشية العسكرية، ديمقراطي تنافســـي، ســـلطوي جمهوري[3] .

الفرع الثاني: النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية

1- نظرية الوكالة لـــ " فيفر" feaver 's Agency theory

يرى بيتر فيفر " بأن التفاعل بين مبادئ المدنيين و الوكالات العســـكرية يشـــكل أساس العلاقات المدنية – العسكرية"، بمعنى آخر هو يؤمن بأن الـــوكلاء العســـكريين و القادة الميدانيين هم في لعبة التقاطعات مع الإستراتيجية .

حسب " فيفر" هناك عقد بين المدنيين و الوكلاء العسكريين مـــن أجـــل تطـــوير القابليـــة لاستخدام القوة الدفاعية لتحقيق المصالح المدنية ، حيث إنشاء هذا العقد يراقب المـــدنيون مدى إتباع الوكلاء العسكريين لأوامرهم التي أصدروها من خلال المراقبة، و التي تمكـــن المدنيين من تقليل مخاطر الاستخدام السيئ للقوة[4].

في ملاحظة أخرى يضيف " فيفر" تبدأ " اللعبة الإســـتراتيجية" (stratégic Game) في العلاقات المدنية – العسكرية بين الوكلاء العسكريين و المدنيين عندما يقرر المـــدنيون

1 - Leman Basak Ari ***. civil – military relation in turkey. An applied research project sublimated in partial fulfillment for the requirements for the degree of masters.*** *department of political xience. Texas state university, summer 2007 p p 14- 15.*

2 Lbid, p p 15-16

3 - Gerssimos Karabelias ***. civil – military relations a coparativee analysis of the role of military in the political transeormtion of post – war turkey and Greece*** *1980- 1995, treaty organization (nato) , final report submitted to north Atlantic, june 1998, p 11*

4 - leman B . ari ***. op. cit****. pp16-17*

كيفية مراقبتهم للعسكريين، و من أجل فهم " كيف سيراقب المدنيون" بدلا من " كيف يجب أن يُراقبوا " نحتاج إلى استخدام هذا النموذج لفهم الدوافع المدنية.

يقدم " نموذج الوكالة " أسلوبا لملاحظة العلاقات المدنية – العسكرية جامعا بين القرارات المدنية المرتبطة بالمراقبة المقيدة، و بين القرارات العسكرية المتعلقة بالعمل أو العصيان[1].

2-نظرية التوافق لـ " ريبيكاشيف" schiff 's concordance theory

ترتكز النظرية على فرضية مفادها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد المؤسسة العسكرية سياسيا، و من ثم فإن الحوار و التوافق و التركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية و السياسيين هي الضمانات الكفيلة باحتواء التدخل السياسي للعسكريين كما ترتكز النظرية على منظومة التفاعلات بين ثلاث فاعلين هم: العسكريون و النخبة السياسية و المواطنون، و يتحدد نمط العلاقة بينهم وفق أربعة عوامل أساسية و هي:

أ- التكوين الاجتماعي للعسكريين و مدى تمثيله لمختلف التباينات في المجتمع.

ب- عملية صنع القرار السياسي، و تحديد درجة مشاركة العسكريين ، و مستوى الحوار بين مختلف الأطوار المجتمعية، و مدى تطور التحالفات بين النخب السياسية و المدنية و العسكريين.

ج- سياسات التجنيد العسكري، و مدى اعتمادها على التوافق و التطوع و ليس الإجبار.

د- النموذج العسكري بمعنى بنية المؤسسة العسكرية و القيم السائدة داخلها[2] .

---

*1- **ibid**.pp 18- 19.*

2 - محمد عبد الله يونس، اندماج متصاعد : **إشكالية العلاقات المدنية- العسكرية في إسرائيل**. مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع: 03/ 02/ 2017 من الموقع:

http://digital,ahram, org , eg,/articles, aspx? Serial,=109 1071

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و علاقته ببعض المفاهيم

الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي

يُعرف عالم السياسة" **فليب شميتر**" التحول الديمقراطي بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشـــمل أفـــراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل"، إذن هي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي ، إلى نظام ديمقراطي مشفر[1] .

أما أستاذ السياسة الأمريكي " **صامويل هانتيغون**" فقد أطلق على هذه الظاهرة اسم "الموجة الثالثة للديمقراطية"، مشيرا إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ، ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، و إنما موجات متلاحقة من التقدم

والانطلاق [2]، لهذا يعرف موجة التحول الديمقراطي " أنها عبارة عن مجموعـــة مـــن حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحـــدث فـــي فتـــرة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفـــس الفتـــرة الزمنية "[3].

وبصفة عامة يعني التحول الديمقراطي : "الانتقال بالمجتمع من وضع لآخـــر و يشرط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة من خلال الأغلبية التي يفرزها التغيير الديمقراطي في إطار احترام حقوق الإنسان

1- شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية** . دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب) (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012- 2013)، ص 10.

2 - محمد بني سلامة، " **عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان**" . (مجلة المنارة، الصادرة في الأردن، العدد 7، 2007)، ص 60.

3 - فاطمة مساعد، " **التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية" نماذج مختارة**. (مجلة دفاتر السياسة و القانون، الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد خاص أفريل 2011)، ص 216.

وحرياته و شخصيته في مستوى أول، و يفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية و الثقافية و السياسية للأمة في مستوى ثان، فهو تحول عمودي سياسي أولا، و تحول اجتماعي أفقي ثانيا.

الفرع الثاني :علاقته ببعض المفاهيم:

1- **التحول السياسي**: يقصد به انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي و آليات عمله ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، سواء يلجئونها باستعمال القوة أو باستعمال الطرق السلمية، و يخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية و خارجية [1].

وعليه فالتحول السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى الانتقال إلى النظام الديمقراطي، فقد يحدث التحول عندما ينتقل النظام القائم من جمهوري إلى ملكي أو تسلطي إلى ديمقراطي و العكس صحيح، بينما يؤدي التحول الديمقراطي في نهاية المطاف إلى تعزيز وترسيخ النظام الديمقراطي .

2- **التحول الليبرالي**: و يقصد به تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الأفراد من أية أعمال غير قانونية قد ترتكبها الدولة أو أية جهة أخرى ، و عليه فالليبرالية هي جزء من الديمقراطية كما تساهم في دعمها،أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الليبرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة، و إقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية .

3- **الإصلاح السياسي**: يقصد بالإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين

والتشريعات، المؤسسات، و الآليات، الأداء و السلوكيات، و الثقافة السياسية السائدة، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، و الفعالية، و الكفاءة لمؤسسات الدولة مع التأكيد على حماية الحريات و الحقوق الأساسية [2].

---

1 - محمد بلخيرة، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية** .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، 2003) ص 5.

2 - مسلم بابا عربي، " **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**". (مجلة دفتر السياسة و القانون، الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد9، جوان 2013)، ص 241.

يكمن الاختلاف بين المفهومين في أن التحول الديمقراطي مسار محدد الخطوات و المراحل على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة لتطوير و تحسين أداء النظام السياسي بشكل مستمر.

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي

أولا: العوامل الداخلية: تشير العديد من الدراسات بأن هناك بعض العوامل الداخلية التي تؤثر في عملية التحول نحو الديمقراطية وهي كالتالي:

1- تنامي أزمة الشرعية: إن شرعية النظام السياسي هي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، فالدولة التي ينبثق نظامها السياسي وفق الأطر المتوافق عليها، تكون أكثر استقرار من غيرها و العكس صحيح، فإذا تزعزعت شرعية النظام السياسي القائم فإن ذلك يؤثر بشكل كبير في استقراره واستمراريته [1].

2- التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية :عندما يصبح النظام السياسي القائم غير قادر على مواجهة احتياجات المجتمع و الضغوط الداخلية و الخارجية، هنا تأخذ القيادة زمام المبادرة في تعديل النظام السياسي القائم و الانتقال إلى الحكم الديمقراطي[2].

3- دور شبكات التواصل الاجتماعي: تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من العوامل المهمة و الرئيسة التي لها تأثير في عملية التحول السياسي و الديمقراطي، فهي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي و كسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام، بالإضافة إلى أدوار و إسهامات أخرى لهذه الشبكات إلى درجة أن البعض اعتبرها العامل الحاسم في تغيير بعض الأنظمة .

4- العامل الاقتصادي و الاجتماعي: إن تردي أو تحسن الوضع الاقتصادي في كلتا الحالتان يساهمان في التحول نحو الديمقراطية، فارتفاع النمو الاقتصادي يحسن المستوى المعيشي و التعليمي للأفراد و بالتالي يخلق لهم الوعي للمطالبة بنظام سياسي يضمن لهم حقوقهم، أما في حالة تدهور الوضع الاقتصادي فهذا يشجع بدوره للمطالبة بتعديل النظام القائم لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية.

---

1 - محمد ولد دده، " **النظام السياسي الموريتاني و الاشكالية الشرعية**". (المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد29، 2010)، ص 47.

*2 - Samul Huntington. " **will more countries become democratic**" , political xience quarterly , vol 99, 1984, p 213.*

ثانيا: العوامل الخارجية: يوجد العديد من العوامل الخارجية المؤدية إلى التحول نحو الديمقراطية نذكر منها:

1- **دور القوى الكبرى**: تسعى الدول الغربية الكبرى (الأوروبية، الأمريكية) في إطار إستراتيجيتها العالمية للهيمنة و السيطرة، و من أجل إحداث التحولات السياسية و الاقتصادية حسب رؤيتها الذاتية، على التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مباشر للانتقال إلى النظام الديمقراطي، أو بشكل غير مباشر، متذرعة بحجج مختلفة، و منها أنها دول غير ديمقراطية و دول تفرخ الجماعات الإرهابية فيها.

2- **ضغوط المؤسسات المالية الدولية**: لقد كان لضغوط المؤسسات المالية دور في التعجيل بالتحول، فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة خدمات الديون، و هذا ما جعلها تعرف أزمة الديون، لأن هذه الدول كانت تعرف في اقتصادها على الريع، و قد لجأت إلى سياسة إعادة جدولة ديونها مقابل شروط سياسية، و بالتالي فإن مثل هذه الضغوطات و الممارسات من شأنها أن تمثل ضغط على دول الجنوب للخروج من إطار التسلطية و الحكم المطلق، إلى عالم الانفتاح الديمقراطي، وهو ضغط مؤثر إلى حد كبير[1].

3- **ظاهرة العدوى و الانتشار**: و يقصد بالعدوى و الانتشار أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة معينة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى[2] ، و هي إحدى المؤثرات الخارجية المساعدة على التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

الفرع الأول : المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي

1- **المدخل المؤسسي**: تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد و أسس اللعبة السياسية، و توزيع السلطة فما بين الفاعلين السياسيين و هي توفر آليات تمكن الأفراد و الجماعات من رصد السلوك العام، و متابعة المساءلة السياسية، و منع الفساد و التعسف

1 - عبد القادر بن حمادي، **التحول الديمقراطي و إشكالية التنمية السياسية، الجزائر و المغرب، دراسة مقارنة.** (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ،2012/2011)ص 25.

2 - بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى** . (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 43.

في السلطة[1]، و يعد صامويل هانتيغتون أبرز رواد هذا المدخل، و تشير تحليلاته إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي و موجات التحول الديمقراطي في العالم، و في هذا الإطار يحدد شروط معينة لنجاح المؤسسة التي تؤدي بدورها للديمقراطية، هي أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع و يتمسك بها وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، و التي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة[2] ، والعمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد و العناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية و الأفكار الجديدة الوافدة[3].

1- **المدخل التحديثي**: يقوم هذه المدخل على نظريات "الاقتصاد السياسي" من خلال قيامه بالربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية، و أول من عبر عن هذا الاتجاه "آدم سميث" من خلال دعوته لليبرالية، و يرى أنه من المستحسن عدم تدخل الحكومة فذلك سيؤدي إلى ازدهار الحرية الفردية القائمة على التنافس و النمو الاقتصادي.

2- **مدخل الثقافات السياسية**: يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا، يرجع ظهوره إلى عام 1956[4] في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بداية القرن العشرين، حيث اهتم الباحثون بإعادة الاعتبار إلى مفهوم الثقافة السياسية باعتباره مفهوما رئيسيا في فهم و تحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي المشار إليها، خاصة أن الترسيخ الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع[5].

---

1 - عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي** . (ط2؛القاهرة: مكتبة الآداب، 2006)،ص153.

2 - قطاف تمام أسماء، "**دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية**" " **حركة النهضة التونسية**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012، 2013)، ص 64.

3 - عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

4 - علي الدين هلال و نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغير**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 272.

5 - حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**. (ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 147.

الفرع الثاني : المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي

1- **المدخل الانتقالي**: يفسر أصحاب هذا المدخل عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية و التغيير السلمي، و ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، أي دراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل و الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها[1].

2-**المدخل البنيوي**: يركز أصحاب هذا المدخل في تحليل ظاهرة التحول الديمقراطي على دراسة العلاقة و التفاعل بين مُلاك الأرض الكبار و الفلاحين و البرجوازية و الدولة، و كيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، و تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية و سلطة الدولة و بروز علاقات الإنتاج الرأسمالية.

1 - يوسف الشويري، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي**.(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2003)، ص-ص 54-55..

المبحث الثالث: الجيش و السياسة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

المطلب الأول: مكانة الجيوش في الدول الديمقراطية الحديثة

يعتبر حياد الجيش في الدول الديمقراطية الحديثة من حياد الدولة ذاتها، لذلك فهو لا يتدخل في مسألة صنع القرار و إدارة السلطة إلا في ما اتصل بمجال الأمن القومي، و لم ي شهد بلد ديمقراطي في أوربا مثل ما شهدته إيطاليا من أزمات سياسية حادة و من عدم الاستقرار حكومي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و إلى نهاية الحرب الباردة و مع ذلك لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار[1]، و يأتي هذا نتيجة ثقافة معينة لدى السياسيين و العسكريين، فليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في السياسة و إنما وجود تقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية[2]، و بالتالي فالدول الديمقراطية في الغرب تحديدا، لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية و لا ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية، ذلك أن السياسة فيها لعبة مدنية صرفة يحكمها الدستور و القانون، أما الجيش فهو يمارس كذلك سلطته التي أقرها له الدستور على نحو مستقل، و منه فعدم إدراك هذا الفارق في الطبيعة بين الدولة و السلطة، لا يمكن إدراك وظيفة الجيش في الدول الديمقراطية على نحو صحيح، و في التأثير في مراكز صنع القرار، أو في نظام الحكم[3].

وعلى العموم و وفق الواقع الحالي في الدول ذات الديمقراطيات العريقة، فإن دور الجيش و علاقته بالسلطة و السياسيين يتحدد في دوائر أربع:

أولا: الدائرة السياسية: تحريم مطلق للتدخل.

ثانيا: الدائرة المدنية: تقييد التدخل لحالات الطوارئ و تحت القيادة المدنية و الرقابة المباشرة.

ثالثا: دائرة الأمن القومي: الاشتراك مع بقية المؤسسات تحت القيادة السياسية المنتخبة و الرقابة البرلمانية.

---

1 - عبد الإله بلقزيز، **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة**. (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص-ص 16-17.

2 - مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**.(ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 150.

3 - عبد الإله بلقزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 17-18.

رابعا: الدائرة العسكرية و إدارة الدفاع: التخصص المهني و لكن تحت سيطرة القيادة المدنية و الرقابة البرلمانية[1] .

المطلب الثاني: العلاقات المدنية – العسكرية في سياق التحول الديمقراطي

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخل العسكر في الحياة السياسية معوق لعملية التحول الديمقراطي، و تعد الديمقراطيات الغربية مثالا في ما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي، في ما يتعلق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية – العسكرية، إذ تقوم هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الراسخة على ركيزتين أساسيتين: الأولى: الفصل بين المؤسسات العسكرية و المؤسسات السياسية، و الثانية: خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، و تتفرع من هاتين الركيزتين مبادئ و محددات من أهمها:

- أن النخبة السياسية التي تحضى بشرعية انتخابات هي صاحبة القرار في شأن تخصيص الموارد الاجتماعية و الاقتصادية للدفاع و القوات المسلحة.
- أن السلطات السياسية المدنية التي بشرعية انتخابية هي التي تنشئ الإطار القانوني الواضح للمؤسسة العسكرية.
- أن القوات المسلحة ليست فوق الدستور بل تخضع له.
- أن المؤسسة العسكرية جهاز محايد و غير منحاز سياسيا، كما أن ولاءها يكون للدولة لا لفرد أياً يكن منصبه، و لا لمجموعة من الأفراد (كحزب مثلا).
- أن ميزانية المؤسسة العسكرية و أوجه صرف مواردها المالية في الدولة، مثل باقي مؤسسات الدولة[2].

الواقع أن فرض هذه المبادئ في الديمقراطيات الناشئة ينطوي على تحديات جمة، و من هنا ليس مستغربا أن بعض تلك الدول التي تخلصت من أنظمة الحكم العسكرية لم ينجو الكثير من المضمار.

---

1 - محمد البريك، **مقدمة في العلاقات المدنية – العسكرية، دور العلاقات المدنية – العسكرية**. يونيو 2011، ص 04.

2 - هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير**. (ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص 16.

المطلب الثاني: من تسييس الجيش إلى أمننة السياسة

لقد انتقل الحديث مؤخرا و في العديد من الدراسات، من الحديث عن قضية تسييس الجيش كأحد مؤسسات الدولة و المسؤول الأول عن حماية الأمن القومي لها و الدفاع عن التحول إلى أمننة (Securitiy ation) بعض القضايا السياسية التي تشكل إحراجا للحكومة خاصة في الدول الديمقراطية أو التدخل في الحريات الفردية للمواطنين بحجة أن ذلك جزء من عمل الأجهزة الأمنية ، والتي تعمل لغرض تأمين المواطنين و هو ما يطرح إشكالات عديدة بالنسبة لتلك الديمقراطيات.

وبالنسبة لكيفية إضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة، يرى " **باري بوزان**" **Bary Buzan** أن ذلك يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي و المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، و تهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على صنع السياسات للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين " الكيان" محل التهديد من المخاطر المحدقة به و يتبع ذلك زحزحته من الحيز العادي للسياسة إلى حيز القضايا الطارئة منها، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط و القيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني، فالأمنية بهذا المعنى تتم عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي (أي المداولة بشأن هذه القضايا على مستوى المؤسسات الوطنية) إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار غير الأطر السياسية الاعتيادية[1].

1 - عادل زقاع، "**المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة**".(المجلة الجزائرية للسياسات العامة،الجزائر، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، العدد01، سبتمبر، 2011)، ص- ص 68-69.

الفصل الثاني

جدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية

المبحث الأول:المؤسسة العسكرية التركية

المطلب الأول:تاريخ وتطور المؤسسة العسكرية التركية

المطلب الثاني: بنية و خصوصية المؤسسة العسكرية التركية

المطلب الثالث :الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية التركية

المبحث الثاني :حزب العدالة و التنمية و علاقته بالمؤسسة العسكرية التركية

المطلب الأول:المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة

المطلب الثاني:نشأة حزب العدالة و التنمية في تركيا [AKP]

المطلب الثالث :الدور الاقتصادي لحزب العدالة و التنمية

المطلب الرابع :المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية بين التأثير و التأثر

يعد دور المؤسسة العسكرية هو الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا و تنامي هذا الدور أو تقلصه، يعتبر هو السمة التي طغت على المشهد السياسي في تركيا وتعتبر المؤسسة العسكرية من أقوى مؤسسات الدولة التركية ،تمتد جذورها حتى قبل تأسيس الجمهورية التركية الأمر الذي أكسبها قوة و مكانة بارزة و مرموقة لدى الأتراك عموما.

ومع وصول حزب العدالة و التنمية و نجاحه العظيم في الانتخابات عام 2002 حدثت هناك تغيرات و تحولات داخل تركيا، إذ تبنى الحزب سياسات إصلاحية شملت كافة المجالات و الهادفة إلى فرض السيطرة المدنية و تقليص دور المؤسسة العسكرية و إبعادها بصورة كاملة عن الحياة السياسية، لتصبح بذلك العلاقة محل شد وجذب بين مؤسسة عسكرية يشهد لها التاريخ التركي وبين حزب مدني طليع ذو رؤية متجددة وله إستراتيجيته الذاتية التي تريد طمس آثار الماضي من السيطرة العسكرية .

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية التركية.

المطلب الأول: تاريخ و تطور المؤسسة العسكرية التركية.

لا يمكن تجاوز الخبرة التاريخية الإمبراطورية من التاريخ التركي عند الحديث عن دور المؤسسة العسكرية، بحيث يمتد العمق التاريخي للجيش التركي إلى قرون طويلة حتى قبل تأسيس الخلافة العثمانية، غير أن العمل العسكري المنظم كان في وقت الخلافة العثمانية.

ولما كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أكبر الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ، فقد كان من الطبيعي أن تكتسب مؤسستها العسكرية أهمية خاصة، و أن تصبح رقما لا يستهان به فيما بعد الإمبراطورية و في مرحلة بناء الجمهورية التركية، و من ثم فللجيش دور في كافة أمور الحياة[1]، خاصة و أن الدولة العثمانية كانت تتميز بطابع حزبي يرجع في جذوره إلى تاريخ الجماعات القبلية التركية التي عرف عنها الفروسية و التعطش للحروب و من ثم فإن موارد الدولة كانت موجهة بالأساس إلى الجانب العسكري، و جزء كبير من تطور الدولة وازدهارها أو انهيارها ارتبط بالمؤسسة

1- عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع و الدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة**. (ط1؛ الدوحة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008)، ص 35.

العسكرية، و عند تولي السلطان " **محمود الثاني**" الحكم قام بإصلاح الجيش و بناء جيش جديد على أسس جديدة بعد أن تغلغلت إليه الأفكار الليبرالية بفعل الاحتكاك مع الغرب.

و مع مجيء السلطان "**عبد الحميد الثاني**" و توليه الحكم قام هذا الأخير برفع شعار الجامعة الإسلامية كصيغة مضادة لإيديولوجية التحديث، إلا أنه لم يستطع الصمود أمام حزب " الاتحاد و الترقي" قيادة مصطفى كمال أتاتورك* الذي كان الجيش بقوم بتدعيمه.ليدخل الجيش بعد تمرده على السلطان " عبد الحميد الثاني" في الحرب العالمية الأولى كحليف لألمانيا، لكنه انهزم بسبب ضعفه و فقدانه الميزة التنظيمية، ومن ثم تمت إعادة تأسيس الجيش التركي الحديث في 03 مايو1920 و تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم و تأسيس الجمهورية التركية [1].

إن التغيير الذي أحدثه "**مصطفى كمال أتاتورك**" ضد الدولة العثمانية بتحويلها من معقل للخلافة الإسلامية إلى دولة علمانية نافرة للدين، كان وراءه الجيش و الذي ظل طوال الوقت حاميا له،حتى أصبح مستقرا في الضمير العام أن للجيش دورا مقدساً في الداخل يتمثل في الدفاع عن الجمهورية ضد ما يسمى بالدعوات الانفصالية التي تحاول المساس بالدولة وكذلك من التوجهات الإسلامية، و هو ما يعني أن الجيش لم تعد رسالته تقتصر على الدفاع ضد العدوان الخارجي، و تطوير الآلة العسكرية فحسب بل حمل أيضا مسؤولية الدولة من الداخل عبر ضمان استمرار النظام العلماني الذي أصبح نهجا للمجتمع، لا يسمح بالخروج عنه و لا حتى مجرد مناقشته، من خلال ذلك تحولت المؤسسة العسكرية من لاعب أساسي في الحياة السياسية التركية، و أصبحت إحدى المحرمات التي لا يمكن المساس بها أو كما يعتقد البعض دولة داخل دولة [2].

بالرغم من أن أتاتورك وضع قيودا على تدخل الجيش في الحياة السياسية، و كان يدعم و يبني تقليدا يقضي بإبعاد الجيش من الحياة السياسية، لكن هذه القيود أصبحت نفسها المصدر الذي يستند إليه الجيش في التدخل باعتباره حامي حمى القيم العلمانية الكمالية التي هي جوهر الديمقراطية في عقول قادته و في توجه التيار العلماني.

---

* - **أتاتورك**: تعني في اللغة التركية أبو الأتراك.

1- محمود عرفات، **صقور الجنرال الأشقر....قصة الجيش التركي في تسعين عاما**.

***http: // ar . mideastyouth .com / ?p = 1542**:2017 /02 /09*

2- **المرجع نفسه**.

إلا أن الخلافات بين الحزب الديمقراطي الحاكم و الحزب الجمهوري في الخمسينيات واستدعاء الحكومة للجيش لوقف الحملات الدعائية للحزب الجمهوري و قمع الإضرابات الطلابية التي قامت للمطالبة باحترام الحريات في أواخر الخمسينات أدت إلى إقحام الجيش في العملية السياسية بل و آلت إلى انقلابات عسكرية، حيث قامت المؤسسة العسكرية بأربع انقلابات: الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، و هي انقلاب " 27 مايو1960[1]" الذي كان من نتائجه خلع الحكومة المنتخبة

وإعلان الأحكام العرفية و تصفية زعماء الحزب الديمقراطي و إعدام ثلاثة منهم ، ثم أتى الانقلاب الثاني 1971 و استغل فيه العسكر الظروف السائدة من انتشار للفوضى و عجز الحكومة عن حل المشكلات الأمنية و الاقتصادية فتدخل الجيش

وإصدار تعديلا دستورية للحد من الحريات في مقابل منح صلاحيات أوسع للعسكريين، أما الانقلاب الثالث هو انقلاب 12 سبتمبر 1980 و هو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيراته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، و كان دستور 1982 أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة، حيث ساد خلال هذه الفترة مناخ سياسي اتسمت ملامحه بخلافات و انشقاقات حزبية طاحنة أثرت على استقرار تركيا،وانتشرت فيها أعمال العنف و الإرهاب و حدث صراع بين الطوائف المختلفة، مما دفع قيادة الأركان وقتها إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة لدعوتهم للقيام بواجباتهم، و تضمنت تهديدا بالتدخل العسكري في حالة فشلهم في حل مشكلات الدولة، و لكن لم تتحقق الاستجابة مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري في 12سبتمبر 1980، و عندها أُعلنت الأحكام العرفية واستمر هذا الانقلاب ثلاث سنوات وهي الأطول قياسا بالانقلابات السابقة، و بعدها وضعت المؤسسة العسكرية دستورًا جديدًا سنة 1982 تم من خلاله تعزيز وضعية المؤسسة العسكرية بحيث وصف هذا الدستور بأنه عسكرة الدولة و المجتمع [2].

1- رضا هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 112- 113.

2- عمر سمير، **المؤسسة العسكرية و التحول الديمقراطي في تركيا** 1981- 2011. تاريخ الاطلاع : 05/ 01/ 2017، من الموقع:

http: // fekr- online .com/ index- php/ article.

أما بالنسبة للانقلاب الأخير في 1997 فقد انتهجت المؤسسة العسكرية إستراتيجية جديدة ألا و هي التدخل الغير المباشر في شكله المدني،استخدمت فيه جميع أجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها بموجب دستور 1982 بمختلف أنواعها السياسية و الأمنية و الإعلامية.

المطلب الثاني : بنية و خصوصية المؤسسة العسكرية التركية.

لقد تزايدت أهمية المؤسسة العسكرية التركية، و أصبحت بمثابة بنية تكشف فيها سلطة عليا تقع عليها فوق مؤسسات الدولة و لها خصوصيتها المستمدة من :

1- التنظيم الداخلي المحكم و تمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية و وضوح رؤيتها الإستراتيجية بشأن دورها و الأهداف العليا للدولة و التجدد من داخلها و ليس من خارجها، فضلا عن حرصها على التطهير المستمر لأي عنصر من المراتب الدنيا و الوسطى التي قد تكون لها رؤية مغايرة[1].

كما تتمتع المؤسسة العسكرية التركية بوضع خاص، إذ أن جميع الدول تكون فيها رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع، غير أن المؤسسة العسكرية التركية التي يرأسها رئيس الأركان لا ترتبط بوزارة الدفاع بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، حيث يعين رئيس الجمهورية رئيس الأركان العامة بناءً على اقتراح رئيس الوزراء و هو مسؤول أمام هذا الأخير،و مجلس الوزراء مسؤول أمام الجمعية الوطنية بشأن الأمن القومي و إعداد القوات المسلحة للحرب و الدفاع، و على رئيس الوزراء أن يلتزم في اقتراح تعيين رئيس الأركان العامة بما تختاره المؤسسة العسكرية نفسها قبلاً [2] و يكون قادة القوات الرئيسية للجيش (البرية، البحرية، الجوية) مسؤولين مباشرين أمام رئيس الأركان، و تنظم إلى هذه القوات صنوف أخرى مثل:

قوات الجندرمة، و قوات الحرس الشواطئ من قوات الأمن الداخلي من أجل حفظ على السلام الداخلي.

أما بالنسبة للقوات البرية فهي تتألف من أربعة جيوش و لها أربع قيادات و تتوزع على الشكل التالي:

1- الجيش الأول في منطقة مرمرة.

1- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)، ص 291.

2- عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

2- الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.

3- الجيش الثالث في شمالي تركيا.

4- الجيش الرابع و يسمى جيش " إيجه" في المنطقة الإيجيه.

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات و الخطر الخارجي المحتل، و أوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربع و التي يصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الناتو **NATO** حال إعلان منظمة حلف شمالي الأطلسي الإنذار[1].

وبحكم الواقع يمكن اعتبار القوات المسلحة عامل معقد طالما أُسيئ فهم ثقله في الحياة التركية، إنهم حماة الخط الكمالي، و من جهة أخرى نجد في نفسية العسكري تعقيدات ترتبت على كون العديد منهم قضوا فترات طويلة في الغرب بسبب عضوية تركيا في حلف الشمال الأطلسي فهم يتكلمون اللغات الأجنبية و يؤدون أعمال عالية من التنظيم و الاحتراف، إلا أنهم من جهة أخرى يعانون شأنهم شأن الطبقة المتوسطة من الآثار السيئة التي يمر بها الاقتصاد عندما يكون في أزمة، و الأمر أكثر أهمية أن هؤلاء العسكريين منتشرين في كل مكان على امتداد البلاد، وهم أكثر التصاقا بالأرض من غيرهم.

2- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي 1982م، و لعل هذا يفسر بشكل غير مباشر منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي خارجيا و داخليا، و لهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا.

وينعكس ذلك في الوقت الحالي ليس فقط على قوة الأداة العسكرية و كفاءتها، وإنما أيضا على قدرة تركيا العالية في التصنيع و الإنتاج الحربي، مع اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1985 على تطهير القدرات العسكرية للبلاد و تحديثها من خلال تبني برنامج " الصناعات الدفاعية"، فضلا عن ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة بحيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الو م أ بين دول الشمال الأطلسي[2].

1- أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي،موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**. (ترجمة، محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل) (ط2؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 48.

2- جلال عبد الله معوض، **مرجع سبق ذكره** ، ص 118.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية التركية.

الفرع الأول:المجالات الاقتصادية للعسكر

تمارس المؤسسة العسكرية دورها في الاقتصاد التركي عبر ثلاث قنوات:

1- **الإنفاق العسكري**: حيث يعد من أهم بنود الموازنة العامة، و الذي يلتهم جزءً كبيرا من الإنفاق الحكومي، و على الرغم من خفض الإنفاق الموجه لبنود شديدة الأهمية كالتعليم و الصحة في فترات الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد التركي، فإن وضع الإنفاق العسكري في الموازنة العامة لم يتأثر، و قد شكل هذا الإنفاق ما يقرب من 14% من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة (1998- 2008) و الجديد بالذكر أنه في عام 1986 تم إنشاء صندوق لدعم الصناعات الدفاعية الوطنية و الذي قدر دخله بما يقارب 2.5 مليار سنويا، و هو ما فاق الميزانية المخصصة لعشر من الوزارات التركية مجتمعة في عام 2007[1].

2- **صندوق القوات المسلحة للضباط المتقاعدين**: أنشئ في عام 1961 عقب الانقلاب العسكري الأول، و كان هدفه وقتئذ توفير منافع اقتصادية ومساعدات اجتماعية لأفراد الجيش التركي إلا أنه و بخلاف أهدافه المعلنة أصبح يمثل تكتلا اقتصاديا كبيرا، امتد ليشمل أغلب الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية ،و قد استطاع الصندوق منذ إنشائه أن يحقق استفادة قصوى في السياسيات الاقتصادية السائدة،ففي ظل سياسة " التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات" و التي سادت في الفترة(1960- 1980)، تمكن الصندوق من تحقيق أرباح طائلة عبر الاستثمار في الصناعات التي قررت الدولة فرض الحماية عليها ، و قد نجح الصندوق في تحقيق أرباح هائلة من خلال شرائه للكثير من الشركات العامة كالسيارات و الحديد الصلب، مستغلا في ذلك النزعة القومية السائدة في تلك الفترة و التي طالبت رأس المال التركي بالتحرك لإنقاذ الشركات التركية خاصة ذات الأهمية الإستراتيجية منها من الوقوع في براثن رأس المال الأجنبي.

وتعامل الشركات التابعة لهذا الكيان معاملة الشركات المملوكة للدولة من حيث الامتيازات التي تحصل عليها سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو دعم مالي.

3- **الصناعات العسكرية**: ترجع الرغبة في إنشاء صناعة عسكرية تركية إلى بدايات

1- هند مهيار ، نفوذ بلا رقابة: "**دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد التركي**".مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع، 12/ 02/ 2017 من الموقع: *http: // WWW . siyasssa. Eg/ news content.*

الجمهورية التركية إلى عشرينيات القرن الماضي[1]، إلا أن بداية تحقيق خطوات جادة نحو تحقيقها لم تتأت إلا عقب الغزو التركي لقبرص في عام 1974م، و ما تبعه من إعلان حضر تصدير الأسلحة لتركيا، و منذ ذلك الحين تم توجيه مليارات الدولارات للاستثمار في الصناعات الحربية، مما أسهم في وصول معدل الاكتفاء الذاتي من الأسلحة إلى 25 % في عام 2003، ثم ارتفع ليصل إلى 37.65 في عام 2006 و استمر في الارتفاع حتى بلغ 44.2 في عام 2008.

وفي سبيل تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي تم السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في الصناعات العسكرية، و نتيجة للأرباح الكبيرة المتولدة في هذا القطاع فضلت كثير من الشركات الخاصة الاستثمار فيه بدلا عن الاستثمار في قطاعات أخرى لا تقل عنه أهمية و لكنها لا تضاهيه في معدلات ربحية.

وقد كشفت التقارير و المعطيات الحكومية أن نسبة ميزانية الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى 1.71% خلال عام 2014، بعد أن كان 3.45% خلال عام 2002، لكن الإنفاق العسكري ارتفع خلال المدة نفسها أربعة أضعاف، ليرتفع إلى 29 مليار و 475 مليون ليرة تركية خلال 2014، بعد أن كان 12 مليار أو 108 ملايين ليرة تركية في عام 2002.

وأوضحت التقارير أن الميزانية العسكرية التركية سجلت خلال عام 2013 إنفاق بنحو 470 ليرة تركية على الفرد الواحد، كما بلغت إجمالي واردات تركيا العسكرية خلال عام 2013 نحو مليار أو 327مليون دولار، بينما سجلت صادراتها مليار و 391 مليون دولار.

وبحسب معطيات معهد دراسات السلام الدولي بستوكهولم، فإن تركيا حلت في المركز 14 عالميا خلال عام 2013، من حيث إنفاقها العسكري[2].

الفرع الثاني :إشكاليات تدخل العسكر في الاقتصاد

1- محمد نبيل بخدومة، "**العلاقات المدنية – العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي** 2002-2013 ". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية"، 2013/ 2014) ص 140.

2- جريدة الزمان التركية، تركيا: **زيادة الإنفاق العسكري** 400% (2014) .تاريخ الاطلاع: 28/ 02/ 2017 من الموقع:*WWW. Zamanarbic. Com.*

يطرح وجود المؤسسة العسكرية بتلك الصورة المكثفة في الاقتصاد التركي إشكاليتين أساسيتين: [1]

الإشكالية الأولى: ترتبط بمدى إمكانية استغلال المؤسسة العسكرية لإمكاناتها الاقتصادية لتكوين ظهير مالي يمكنها من الضغط على القوى المدنية الحاكمة لتمرير ما تريده من قرارات قد ترى فيها تحقيقا لمصلحتها، أو التدخل في العملية الانتخابية منذ البداية عن طريق دعم مرشحين بعينهم ماديا للحيلولة دون وصول أي من معارضي توغل المؤسسة العسكرية إلى السلطة، و بالتالي تستمر الحلقة المفرغة التي تقود في كل مرة إلى الإبقاء على العسكر في وضع مميز في الحياة العامة التركية، سواءً على الصعيد السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي.

الإشكالية الثانية: و تتعلق بمدى تأثير التوغل الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في هيكل الاقتصاد القومي نفسه، و في كفاءة عمل آليات السوق به، فقد ارتبطت الأرباح الطائلة المتحققة في قطاع الصناعات الحربية بإعادة توجيه الاستثمارات من قطاعات أخرى إليه، وعلى الرغم من أهمية هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الحربية، فإن التوسع المبالغ في الإنفاق على صناعة التسلح غالبا ما يأتي بتأثير سلبي في الاقتصاد سواء من خلال نقص الموارد المتاحة لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عنه، أو من خلال تعميق مشكلة البطالة، حيث أن قدرة هذا القطاع على توليد فرص العمل أقل كثير من قطاعات أخرى كالتعليم و الصحة و غيرها.

وعلاوة على ذلك، فإن قرب المؤسسة العسكرية من دوائر السلطة كثيرا ما يخل بإحدى القواعد الذهبية لاقتصاديات السوق، بمعنى أن المؤسسة العسكرية قد تستطيع أن تحصل على معلومات مسبقة عن القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها، ليأتي أيضا تعيين ضباط الجيش المتقاعدين كمستشارين للشركات الكبرى، ليضرب بعرض الحائط بمعايير الكفاءة، نظرا لضعف خبراتهم بالأمور الاقتصادية و هذا ما يمثل تهديدا لمدنية الدولة في كثير من الأحيان.

1- هند مهيار، **مرجع سبق ذكره**

المبحث الثاني: حزب العدالة و التنمية و علاقته بالمؤسسة العسكرية التركية

المطلب الأول: المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة

لقد تعرضت تركيا نتيجة سياسات " **بولنت أجاويد**"، رئيس الحكومة الائتلافية (28 ماي 1999- 18 نوفمبر 2002) إلى أزمات سياسية و اقتصادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء، و كادت أن تؤدي بتركيا إلى الهاوية، وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها: رفض رئيس الجمهورية " **أحمد نجدت سيزر**"، الذي أصبح رئيسا لتركيا في ماي 2000 التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية، و رفضه التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء إلى جماعات أصولية و أخرى انفصالية واشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم، فكانت الرئاسة مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام و السماح بالبث باللغة الكردية لتصبح أكثر اتساقا مع معايير الاتحاد الأوروبي في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي، و هو حزب الحركة القومية تلك التعديلات.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا إذ رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاث بنوك حكومية، وأصدر مرسوما رئاسيا في 16فيفري 2001 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك، وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات لتصل إلى 76%، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي إلى ضخ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدة أربع ساعات فقط،و خسر مؤشر بورصة إسطنبول 14% من قيمته في يوم واحد[1].

واجتمع البرلمان في سبتمبر 2002 ليقرر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في الثالث من نوفمبر 2002، و قد وصل الأمر بتركيا في ظل تلك الأزمات إلى أن عدة دراسات و ندوات غربية و أميركية أكدت أن تركيا باتت على مفترق الطرق، فإما أن تنهار و تتفتت، و إما أن تتجدد من خلال تبني فكرة التغيير الجذري.

1- ياسر أحمد حسن، تركيا: **البحث عن المستقبل**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص-ص 156 -164.

المطلب الثاني: نشأة حزب العدالة و التنمية في تركيا(AKP)*

(بالتركية (Adalet ve KalKinma Partisi)

بعد العودة إلى الحكم المدني 1983 تكونت وانبثقت أحزاب سياسية إسلامية في تركيا، ومن بين هذه الأحزاب تأسس حزب الرفاه سنة 1984 بزعامة "تجم الدين أربكان" و كنتيجة لدخول تركيا في أزمة اقتصادية و حرب أهلية بالإضافة إلى قيام هذا الحزب بأنشطة مخالفة لمبادئ العلمانية، وجد هذا المشروع السياسي نفسه في إحباط، و من ثم قام مجلس الأمن القومي التركي بإجراءات لمحاربة هذا الاتجاه الإسلامي، أدت في نهاية الأمر إلى استقالة أربكان، و منه تم حظر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية و غلقه في 16 جانفي 1998 و بعدها أعاد تشكيل نفسه مرة أخرى و لكن بمسمى مختلف و هو حزب "الفضيلة" و شارك في الانتخابات التشريعية التي جرت في 1990 و حصل على 102 مقعد في المجلس الوطني[1].

وبعد انقضاء مدة من الزمن على هذه الانتخابات، أُتهم الحزب بأنه خرق مبادئ أتاتورك، فضلا عن اتهامه بأنه استمرار لحزب الرفاه، واستنادا إلى ذلك قررت المحكمة الدستورية بجلستها المنعقدة في 22 جوان 2001 غلق حزب الفضيلة و حظر خمسة من أعضائه [2].

وعلى إثر غلق حزب الفضيلة، انشق برلمانيو الحزب إلى جناحين:

- **جناح محافظ**: و يضم أنصار أربكان و الذين شكلوا حزب أطلق عليه اسم "حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان"* في 14 أوت 2001.

---

* - AK Parti تعني في اللغة التركية " الحزب الأبيض"، و هي تسمية أراد مؤسسوا الحزب من خلالها أن يشيروا إلى تميز حزبهم بالشفافية و الأخلاقية، كما يعبر شعار الحزب الذي اتخذوه للحزب عن لاغبتهم في تقديم أنفسهم بمثابة منقذي تركيا من الأزمة من خلال البرامج السياسية و الاقتصادية التي يقدمونها كحلٍ لها.

1- نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**. (ط1؛ بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، 1998)، ص 111.

2- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي التركي** .(**ط1**؛عمان :دار زهران للنشر و التوزيع ،2011)، ص- ص 379 -384.

* - **رجائي قوطان**: خريج جامعة اسطنبول التقنية / قسم الهندسة، كان من الأعضاء البارزين في جمعية مكافحة الشيوعية، تولى الوزارة في الحكومات التي دخلها أربكان في السبعينات و التسعينات.

- **جناح الإصلاحيون** و يطلق عليه اسم " المجددون" لما يحملونه من فكرة تجديدية في مشروع الاسلام السياسي في تركيا، و الذين شكلوا حزب العدالة و التنمية بزعامة " طيب رجب أردوغان"* الرئيس السابق لبلدية اسطنبول، ليكون بذلك الحزب رقم 39 في تركيا.

يعتبر حزب العدالة و التنمية حزبا سياسيا تركيا، يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق و يسعى لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، ذو جذورِ إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، و يحرص على ألا يستخدم شعارات دينية في خطاباته السياسية، يصنفه البعض على أنه يمثل تيار: (الإسلام المعتدل) و هو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه " **رجب طيب أردوغان**" وصل الحزب إلى سدة الحكم في 3 نوفمبر 2002[1].

أما عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انظم إليه أعضاء و برلمانيون من أحزاب مختلفة، فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي " كرجب طيب أردوغان و عبد الله غول و بولنت إرينك" و منهم من جاء من خلال حزب الوطن الأم المحافظ، و منهم من جاء من خلال الحزب الديمقراطي التركي و بعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى، و هنا يبدو لنا حزب العدالة و التنمية تعبيرا عن تركيبة سياسية و اجتماعية جديدة فلاهي علمانية، و لاهي كمالية، و لاهي إسلامية، و لكنها تعبير عن الإسلامية و اليسارية و اليمينية في صيغة جديدة، و قد تبنى مؤسسوه ما أطلق عليه تسمية " **الديمقراطية المحافظة**" و هي نظام سياسي و اجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب و القيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر[2].

---

* - **رجب طيب أردوغان**: ولد رجب طيب أردوغان في إسطنبول عام 1954 تخرج في ثانوية الأئمة و الخطباء و كلية الاقتصاد بجامعة مرمرة، يحكى أن مدرس التربية الدينية سأل الطلاب عمن يستطيع أداء الصلاة في الفصل، فرفع رجب يده و لما قام ناوله المدرس صحيفة ليصلي عليها، فما كان من رجب إلا أن رفض أن يصلي عليها لما فيها من صور لنساء سافرات دهش المعلم و أطلق عليه لقب " الشيخ رجب" و منه أصبح يقال له حتى وقتنا هذا " الشيخ".

1- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، "**أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**" .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011) ص 96.

2- معمر خولي ، **الإصلاح الداخلي في تركيا**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011) ص 11.

أما شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي ألوانه الرسمية الأصفر و الأسود و البرتقالي، و قد أعطى له أنصاره اسم " **أكبارتي**".

أما عن المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة و التنمية فهي كالآتي[1]:

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة و المتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية و دولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع و إقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، و القيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب و تخفيضها و توزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب و الإرهاب و الإذلال.

أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياة الدولة اتجاه المعتقدات و هي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

في خضم هذه التطورات تم الإعلان عن إجراء انتخابات المجلس الوطني في 3 نوفمبر 2002، و قد حصل الحزب على أغلبية الثلثين من المقاعد أي ما يعادل 350 مقعد من أصل 550 عدد مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، ليصبح بذلك أول حزب تركي منذ 11 عاما يحصل على الأغلبية المطلقة،

ولكن رغم ذلك تم منع أردوغان من أن يصبح رئيسا للوزراء بسبب قصيدة قرأها عام 1994 و التي تعتبر موالية للإسلاميين من جانب القضاة فتسلم "**عبد الله غول**" رئاسة الوزراء بدلا عنه إلى أن رفع الحظر في عام 2003 و تسلم **أردوغان** رئاسة الوزراء[2].

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي لحزب العدالة و التنمية.

تعتبر الأزمة الاقتصادية سنة 2001 أكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، و ظهرت ملامح هذه الأزمة في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة و العامة، وارتفاع معدلات العجز إضافة إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية، و لم تستطع

1- إدريس بووانو، **إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد " البدايات المكونات، التحولات المعادلات**. (دمشق: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص 39.

2- معمر خولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

حكومة رئيس الوزراء "بولند أجاويد" آنذاك تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعها في تفاقم حِدَّتها.

في هذه الفترة مرَّ الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع السنوات الواقعة في الفترة الممتدة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 و الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، و مع مجيء حزب العدالة و التنمية بدأت عجلة التغير نحو الأفضل في الدوران[1].

لقد اتجهت حكومة حزب العدالة و التنمية نحو محاربة الفساد و خاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، و لعل تحويل"تانسوتشيللر و مسعود يلماظ"- و هما رؤساء الوزراء السابقين- إلى التحقيق يؤكد هذا التوجه نحو الإصلاح، كما خفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، و أصدرت قانون يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب البنوك الحكومية و الخاصة[2]، كما اهتمت حكومة حزب العدالة و التنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي و قد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في السنوات الثماني الأخيرة تمثلت في الآتي [3]:

1- كان الاقتصاد التركي في سنة 2002 يقبع في المرتبة السادسة و العشرين على مستوى العالم، و أصبح في السنوات الأولى للحكومة الحالية في المرتبة السادس عشر على مستوى العالم، فأصبحت تركيا من بين مجموعة 20.
2- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوربا.
3- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار إلى 618 مليار دولار عام 2009.
4- كان الدخل الفردي 3500 دولار في سنة 2002، وارتفع هذا المقدار إلى 8590 دولار في عام 2009.
5- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 23.5 مليار دولار سنة 2002، وانخفض هذا الرقم إلى 6.8 مليار دولار عام 2009.
6- أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية.

1- معمر خولي، **المرجع نفسه**، ص 13.

2- هشام حمامي، **تركيا الجديدة**.(**وجهات نظر**- العدد105، أكتوبر، 2007)، ص 21.

3- أمر الله إيشلر، **التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة**. تاريخ الإطلاع 04- 02- 2017 من الموقع: *http:// WWW. Mex. Com.go/ activeities/ lecture. htmL*

7- انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ثلاثين في المائة سنة 2002، إلى أرقام أحادية في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحالية.

8- كانت صادرات تركيا 36 مليار دولار سنة 2002 فارتفعت إلى 102 مليار دولار في نهاية عام 2009.

9- تأتي شركات المقاولات التركية حاليا في المرتبة الثانية على مستوى العالم (بعد الشركات الصينية)،حيث ارتفعت قيمة أعمالها إلى 23.6 مليار دولار عام 2009 و كانت قيمتها 1.5 مليار دولار في سنة 2002.

10- ارتفعت أجور الموظفين و العاملين بنسبة 1.88 ما بين 2002 و 2009 أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم .

11- زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى 70.1 مليار دولار عام 2009، و كانت قيمة الاحتياطي 36.8 مليار دولار سنة 2002.

12- بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي 6.1 في المئة ما بين السنوات 2002 – 2009.

13- كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها في نهاية كل سنة، و لكنها بدأت تكسب أرباحا في عهد الحكومة الحالية و على سبيل المثال: أعلن بنك الزراعة في نهاية 2009 أن أرباحه وصلت إلى 3.511 مليار ليرة.

وبذلك انتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة و التنمية من " نادي الدول المستقبلة" للمعونات الخارجية إلى " الدول المانحة" و هي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حققت هذا الإنجاز التاريخي[1].

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية بين التأثير و التأثر.

لقد مرت العلاقة بين حزب العدالة و التنمية و المؤسسة العسكرية منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002 بمراحل يمكن تجسيدها على النحو التالي:

1- فرها دسيدر، " **العثمانية الجديدة، السياسة التركية الجديدة و موقف العالم العربي منها**. في محمد مصالحة ، عمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية بين الأمس و الحاضر. (عمان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية، 2010)، ص 47.

- المرحلة الأولى: من الصراع على السلطة إلى الصراع المفتوح (2002 - 2007):

بمجرد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، اتبع كل من الجيش و الحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما، و مع أن الجيش امتنع عن انتقاد الحكومة في البداية إلا أنه لم يستمر أمام العديد من سياسات حزب العدالة و التنمية، فاستخدم الجيش خطب لبعض كبار أعضائه للتدخل في سياسات الحكومة.

بمجرد أن وصل الحزب إلى السلطة كان هدفه أن تحصل تركيا على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، و على وجه الخصوص من أجل تلبية المتطلبات السياسية لمعايير كوبنهاغن، عمل الحزب على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية – العسكرية، و تحقيقا لهذه الغاية قام بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية، كما قلصت حكومة حزب العدالة و التنمية من الصلاحيات المؤسسية للجيش و ألغت سلطات الأمين العام الواسعة و الإشرافية، و ألغت وصول إلى المجلس إلى الهيئات المدنية ووضعت ميزانيته تحت سيطرة رئيس الوزارة، و علاوة على ذلك أُبعد الممثلون العسكريون من المجلس الأعلى للتعليم و المجلس الأعلى للإذاعة و التلفزيون، كما أدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليص سلطات المؤسسة العسكرية التي حاكمت المدنيين أمام محاكم عسكرية.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بنهاية عام 2002 و أوائل عام 2003 أصدرت المؤسسة العسكرية تصريحات متعددة تعارض قرار الحكومة المؤيد لخطة الأمين العام " كوفي عنان" الخاص بإعادة هيكلة قبرص في إطار دولتين متحدتين، و مع ذلك في يناير 2004 قبلت المؤسسة العسكرية بخطة عنان عندما تغيرت القيادة في قبرص لكن المؤسسة العسكرية عرقلت مبادرة أخرى أطلقتها الحكومة لبدء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق في عام 2007 تراجعت الحكومة عندما أبدى الجيش و رئيس هيئة الأركان العامة الجديد "يشار بويوك أنيت" معارضتهم للمفاوضات[1].

حولت تدخلات الجيش في السياسة الداخلية و الخارجية الصراع على السلطة مع حزب العدالة و التنمية إلى صراع مفتوح، فبعد أن حصل الحزب على 46.7% من الأصوات في الانتخابات العامة في يوليو 2007 حيث شعر الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه

1- أحمد نوري النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 404- 405.

و سلطته على الشؤون السياسية و ممارسة ضغوط على الجيش، لكن كان أحد الأسباب الرئيسية للصراع بين الطرفين هو فتور حزب العدالة و التنمية تجاه إصلاحات الإتحاد الأوروبي في أعقاب بدء مفاوضات الانضمام في: 3 أكتوبر 2005، فكان أهم صراع بين الطرفين عندما قامت الحكومة بترشيح عضو بارز في الحزب ثم وزير الخارجية عبد الله غول لخوض الانتخابات في عام 2007 .

ولقي ذلك غضب شديد من الجيش و لكنه لم يمتلك أي أدوات رسمية للتدخل في النهاية[1].

جاء النجاح في الانتخابات في يوليو 2007، و أصبح غول رئيسا للجمهورية و كانت مذكرة الجيش الإلكترونية في 27 أفريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية لصالح المدنيين على حساب الجيش، و منذ ذلك الحين تم إخضاع الجيش لأوامر المدنيين.

- **المرحلة الثانية: الجيش تحت تبعية المدنيين(2007- 2013).**

انتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلا من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة و التنمية، و يعود التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية و الخارجية و تبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة كان أولها: محاكمات أرغنكون و المطرقة و التي أُدين فيها ضباط الجيش و حكم عليهم بالسجن لتخطيطهم لنشر الفوضى في تركيا و تبرير القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى هذه الحكومات بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات و المحاكمات في انقلابات 1980 و 1997، و ما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانيا: عزز حزب العدالة و التنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام 2007 و 2011 و حصوله على نسبة 46.7% و 49.8% من الأصوات على التوالي، و هو ما أتاح للحزب مجالات أكبر لتحدي الجيش و ممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية و الدولية.

1- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية (معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي)** .(ط1؛ بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1996)، ص 82.

ثالثا: فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية 2010 الإضافية أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة في 2007، كما مرر البرلمان التركي في فيفري 2014 تعديلات جديدة و التي سمحت برفع دعوى قضائية ضد الجنرالات القدامى و محاكمات في قضايا الفساد، و إلغاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، و كانت من أكثر الأشياء الصادمة بالنسبة للجيش التركي عندما حُكم على العشرات من ضباط الجيش من بينهم رئيس الأركان العامة و عدد من قادة الجيش بالسجن لفترات طويلة لمحاولاتهم التخطيط للانقلاب[1].

ومن أبرز محاكمات الانقلاب: انقلاب 1980 في أفريل 2012 و مع أنه بدا أن الجيش التركي حصل على دعم شعبي عند القيام بكل انقلاب إلا أنه فقد الكثير من المصداقية و الثقة لانتهاكه الحقوق السياسية و الحريات المدنية.

وفي 2010 تم تنفيذ قانون ديوان المحاسبة لزيادة الرقابة المدنية على النفقات العسكرية، و في 2012 تم سن قانون آخر أُعطي للبرلمان حق الموافقة على نشر تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الأمنية و الدفاعية و إدخال المدنيين في رسم و تخطيط سياسات الأمن الوطني.

وبالتالي لم يعد الجيش يتدخل نهائيا في الحياة السياسية و ما شهدته تركيا مؤخرا من أزمات واضطرابات سياسية سواءً تعلق الأمر بأحداث التقسيم أو الاحتجاجات ضد أردوغان، أو أزمة الفساد الأخيرة، أو الأزمة مع الكيان الموازي: -حركة فتح الله كولن- لم يعلق الجيش بأي تصريحات متبني بذلك الموقف الحيادي[2].

- المرحلة الثالثة: عصر انتهاء الانقلابات العسكرية وتبني إستراتيجية السيطرة المدنية (2013 – 2016):

إن محاولة الانقلاب الأخيرة على حكومة العدالة و التنمية في تركيا،سلطت الضوء على دور المؤسسة العسكرية في تركيا و علاقتها بالسلطة، خاصة و أن محاولة الانقلاب

1- بكر صدقي، "**من دولة الجيش إلى دولة الشعب (تركيا ثورة بلا ثورة)**". (مجلة آفاق المستقبل، العدد 12، ديسمبر2012)، ص -ص 16-17.

2- طارق عبد الجليل، **الساسة و العسكر في تركيا واقع العلاقة و مآلها**. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص 7

2- لفرع بن علي ،"**تركيا من الإنقلاب العسكري إلى الترسيخ الديمقراطي**" .(المجلة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،13ديسمبر 2016)، تاريخ الاطلاع : *03/18 /2017 من الموقع، http://info ,politics, dz. Com*

الذي حدث في 15 جويلية 2016 جاءت في ظروف استثنائية فـداخليا تصـاعدت وتيـرة المعارك ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، و إقليميا تشهد المنطقة حربا دوليـة ضـد تنظيم " **داعش**"،إضافة إلى الجدل الذي أُثير حول إدارة أردوغان للحكم،و إبعاد رفاقه عن الحزب و السلطة.

من جهته يرى المحامي الكردي، و المتابع للشأن التركـي " **خليـل أصـلان**" أن أردوغان بتوجهاته الدينية، تعتبره مؤسسة الجيش تهديدا لعلمانية البلاد التي لم يعد الجيش من أهم حماتها، إضافة إلى أدائه السياسي بشأن الأحداث في المنطقة، و الشكوك المثـارة حول علاقته بداعش.

محاولة الانقلاب الأخيرة هذه كانت حقيقية إذ شارك بها كبار قادة الجيش التركي و من مختلف التشكيلات، إلا أن محاولة الجيش باءت بالفشل، فعدم وجود منـابر إعلاميـة متعاونة مع الانقلابيين، و استمرار المؤسسات الإعلامية في عملها بشكل معتـاد، مكـن أردوغان من مخاطبة الشارع و بالتالي تعبئتهم للخـروج للتظـاهر ضـد الانقلابيـين[2] بالإضافة إلى سيطرته على بعض الأجهزة ذات الأدوار المهمة مثل: الأجهزة الأمنيـة و خاصة جهاز الاستخبارات " **ميت**" و قوات المهام الخاصة و جهـاز مكافحـة الإرهـاب إضافة إلى ولاء رئيس هيئة أركان الجيش " خلوصي آكار"، إذاً هي كلها أسباب تضافرت لتعلن القطيعة مع حكم العسكر و هو يشكل نقطة اللارجوع، فـالانقلاب أفشـله الشـعب التركي و المجتمع المدني بمكوناته و كذلك الأحزاب السياسية، و بالتالي فهذه المعطيـات تؤكد لنا أن المجتمع التركي بمواطنيه و نخبه السياسية يرفض العودة لحكـم الجيش،فلقـد اقتنعت النخب التركية سواءً كانت حاكمة أو معارضة أن تركيا تمر بمرحلة صعبة، ولهذا فإن فشل الانقلاب سيكون بمثابة دافع نحو بناء توافق وطني داخلي مع مختلف الفواعـل السياسية و الاجتماعية و لاسيما أحزاب المعارضة بحيث سيستثمر أردوغان في موقفهـا الرافض للانقلاب، و سيمنحها بعض التنازلات و المكاسب بهـدف تعزيـز الاسـتقرار واستكمال مشروع الانبعاث الحضاري بهدف بناء القوة التُركِية.

الفصل الثالث

التحول في نمط العلاقات المدنية – العسكرية بعد 2002 و أثره على التحول الديمقراطي في تركيا

المبحث الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: إستراتيجية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في تركيا.

المطلب الثاني: كيفية تعامل حزب العدالة و التنمية مع العملية الانتخابية.

المطلب الثالث: مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي كأحد مؤشرات التحول الديمقراطي في تركيا.

المبحث الثاني: انعكاسات العلاقات المدنية- العسكرية الجديدة على التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على المشاركة السياسية في تركيا.

المطلب الثاني: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على الحريات المدنية و السياسية في تركيا.

المطلب الثالث: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على استقلال القضاء

لقد عرفت العلاقات المدنية – العسكرية التركية نقطة تحول كبيرة وذلك بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في 2002، حيث خضعت تركيا للعديد من التغيرات السياسية و الاجتماعية والعسكرية و الثقافية و الاقتصادية، كما أطلقت الحريات السياسية و المدنية بشكل أكبر تزامناً مع سعيها للانضمام للإتحاد الأوربي و في سبيل إقرار الديمقراطية في تركيا.

إن حزمة الإصلاحات التي أقرَّها حزب العدالة و التنمية منذ توليه الحكم عام 2002 جعل من المؤسسة العسكرية التركية مؤسسة ثانوية و بالتالي بدأ دور المؤسسة العسكرية يتراجع نوعا ما، فقد أعاد هذا الحزب التوازن للعلاقات المدنية – العسكرية بما يرجح كفة المدنيين لأول مرة و منذ سنوات طويلة لتتحول بذلك العلاقات المدنية العسكرية التركية إلى النمط المعتدل حيث يكون للمؤسسة العسكرية فقط الدور الرقابي على الحياة السياسية، و ما سوف نعالجه هو أثر هذا النمط الجديد على مسألة التحول الديمقراطي بتركيا.

المبحث الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: إستراتيجية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في تركيا.

إن عملية تحديث تركيا قد تحققت بكاملها عن طريق برنامج التغريب، فمنذ مجيء حزب العدالة و التنمية و توليه الحكم، استطاع هذا الأخير تبني إستراتيجيته الذاتية القائمة على تصفية" الأوليجاركيه" العسكرية و تحطيم بنيتها، و جعل السلطة في يد الشعب و قطع مسافة كبيرة في سبيل إقرار الديمقراطية. و لعل الهدف الأساسي الذي حققه هذا الحزب، يكمن في إيجاد تنظيمات اقتصادية و سياسية و تشريعية و مؤسسية الداعمة للتحول الديمقراطي، و من أهم مجالات التحول المنظم و الممنهج هي حملات التحول السياسي و العسكري[1].

الفرع الأول: الإصلاحات السياسية (الدستورية).

لقد لعب حزب العدالة و التنمية دوراً بارزا في تخليص البلاد من حالة الفساد السياسي و المالي و الانعزال الوجداني من العمل الاجتماعي، حيث استطاع هذا الحزب

*1- m. Hakan yareuz. **The emergence of a new turkey. Democracy and the AK parti** salt lake city: Utah university press, 2006, pp 88 – 106.*

أن يملأ الفراغ الذي كان موجودا قبله، و منذ توليه الحكم استطاع حزب العدالة و التنمية تحقيق الاستقرار السياسي في تركيا.

ويشمل التحول السياسي التحول الدستوري و التشريعي و المؤسسي حيث يلزم لتحقيق التحول السياسي إلغاء كافة الوصايا التي ألحقها انقلاب 12سبتمبر 1980 و جميع الانقلابات التي سبقت النظام[1].

وقد قامت حكومة العدالة و التنمية بتطبيق برنامجها الإصلاحي، فعدَّلت بعض مواد الدستور تركزت في غالبها على تعزيز و ترسيخ الحقوق و الحريات الأساسية و تطوير و توطيد الديمقراطية في البلاد على النحو التالي:

1- تجري انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.

2- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر و الذين يحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات
و المؤهلين للانتخابات النيابية.

3- تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات،
و لمدتين على الأكثر .

4- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11عضوا إلى 17 عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير و رئيس الجمهورية، بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.

5- رفع أعضاء مجلس القضاة الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضوا، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.

6- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.

7- السماح للقوميات غير التركية بتعلم لغتها و تعليمها، فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.

1 - معمر خولي، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص 21- 22.

8- إصدار قانون عفو عن " التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

9- توسيع حرية التجمعات و المظاهرات، و السماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.

10- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالة الحرب.

11- إلغاء عقوبة الإعدام.

الفرع الثاني: الإصلاحات العسكرية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة و التنمية في تنفيذها، حيث أراد الحزب من خلال هاته التعديلات وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة[1]، و في سبيل نشر الثقافة الديمقراطية في المجتمع التركي.

و قد شملت هاته التعديلات بنية المؤسسة العسكرية و مجلس الأمن القومي، فكانت على النحو التالي:

1- عدلت المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني و تطبيقها، و إخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها و متابعتها، و بهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى جهاز استشاري، و فقد الكثير من وضعيته التنفيذية.

2- عدَّلت المادة (5) من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر[2].

3- عدلت المادة (3) من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي و مبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن، و وضع الخطط و المشروعات للوزارات و الهيئات و المؤسسات لتصبح مهمة أمانته قاصرة على " تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

---

1 - طارق عبد الجليل، **العسكر و الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر** .(القاهرة :دار نهضة مصر للنشر ،2012)، ص- ص 83- 84.

2 - ناظم تورال، **التحول الديمقراطي في تركيا**.(ط1؛ مركز المحروسة: القاهرة، 2012)، ص 145.

4- عدّلت المادة (5) من قانون مجلس الأمن القومي و أمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق، لتنصب بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، و بالفعل عين " محمد البوجات" في: 17-08- 2004 منصب الأمين العام للمجلس ليكون بذلك أول شخصية مدنية.

5- عدلت المادة(30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية و كوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات و مراقبته.

6- شملت التعديلات الدستورية و القانونية، و السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى و مقاضاتهم بشأن قضايا الفساد.

7- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير و وزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية، و هو ما لم يكن مسموحا به من قبل ، مع بقاء فقرات سرية تعتبر من أسرار الدولة[1].

المطلب الثاني: كيفية تعامل حزب العدالة و التنمية مع العملية الانتخابية.

الفرع الأول: الانتخابات البرلمانية:

إن نظام الانتخابات البرلمانية الحالي في تركيا هو نظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة، و العتبة الانتخابية هي 10% من الأصوات في البلاد كحد أدنى، أي أن الأحزاب التي تدخل الانتخابات لا يمكنها دخول البرلمان إن لم تتمكن من تجاوز نسبة أل 10%، و تتم العملية الانتخابية على شكل التصويت السري العام وفق القواعد المنظمة للعملية الانتخابية في القانون[2].

وفي عام 2013 حاول حزب العدالة و التنمية الحاكم التخلص من تأثير هذه العتبة على فرص الأحزاب، حيث قدم الحزب اقتراحين:

أولهما اقتراح إلغاء هذه العتبة نهائيا و اعتماد نظام الانتخاب الفردي "التمثيل المباشر"، و ثانيهما اقتراح تخفيض هذه العتبة لتكون ما بين 3% و 5% و تقليص

1 - معمر خولي، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 26- 27.

2 - ساركان كويشي، " **نظرة في قانون الانتخاب التركي**". مجلة نون بوست، 23 مايو 2015، تاريخ الاطلاع : 04/ 03/ 2017:
http: //www. Noonpost. Net/ content/ 6772.

التمثيل الإقليمي، لكن الاقتراحين رُفضا من قبل أحزاب المعارضة، و كان بإمكان حزب العدالة و التنمية بما أنه حزب الأغلبية أن يمرر قانون العتبة لتصبح العتبة صفر و يتم العمل بنظام التمثيل المباشر، لكن الحزب سلك طريق التوافق و آثر الإجماع بين الأطراف[1].

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في يونيو 2015 لتبرهن على الاتجاهات التصويتية غير المستقرة و التذبذبية بين دعوات علمانية الدولة

وبين نجاحات الحزب الحاكم منذ أكثر من عقد، و في انتخابات يوينو 2015 تنافس حوالي 15 حزب سياسي للفوز بأصوات 53 مليون ناخب تركي لاختيار 550 نائب برلماني، و جاءت نتائج هذه الانتخابات لتجعل من حزب العدالة و التنمية الخاسر الأكبر و سيضطر الحزب وفق نتائج تلك الانتخابات لتشكيل حكومة ائتلافية أو الدعوة لانتخابات مبكرة، و أظهرت تلك النتائج انخفاض كبير في شعبية حزب العدالة و التنمية حيث أنه في انتخابات 2011 حاز الحزب على 49.8% من الأصوات، و حاز زعيم الحزب "رجب طيب أردوغان" في الانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014 على نحو 51.5% من الأصوات، و جاءت انتخابات 2015 للحزب ب 40.6% فقط من إجمالي الأصوات[2].

ويبدو أن نمط توزيع الأصوات يوضح أن شعبية حزب العدالة و التنمية قلت بصورة كبيرة في مناطق تركز الأكراد مثل: مناطق جنوب شرق تركيا، و عندما نحاول فهم ما حدث أو ما هي العوامل التي أدت إلى انخفاض شعبية الحزب بهذه الصورة نجد أن الأمر متشابك و متداخل.

إن الأحزاب في تركيا بطبيعتها أحزاب "شخصية" أي أن عمادها و قوامها يرتبط بالشخصيات التاريخية لتلك الأحزاب تفتقر لمبدأ المؤسسية، و بالنسبة لحزب العدالة و التنمية فإن القاعدة الجماهيرية للحزب ترتبط أساسا بالشخصيات المؤسسة له في العام 2001 من أبرزها مثلا الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" و غيره من شخصيات الحزب البارزة التي تم منعها من خوض جولة الانتخابات هذه بسبب قاعدة حزب العدالة و التنمية التي تنص على أن كل نائب يترشح ثلاث دورات فقط، كما أن توجهات الحزب

---

1 - جين لويز كاندور " **هل النظام الانتخابي التركي هو الأكثر إجحافا في العالم؟**". مجلة نون بوست، 6 يونيو 2015، تاريخ الاطلاع : 06 / 03/ 2017 من الموقع: http://www. Noonpost.net

2 - **المرجع نفسه.**

في هذه المرحلة فضلت اختيار شخصيات أكثر توافقا و تأييدا لأردوغان و سياساته كعامل مرجح أكثر من الكفاءة السياسية، و بالتالي من المنطقي أن يؤثر ذلك على شعبية الحزب و على نسبة نجاحه في انتخابات يونيو 2015، كما أن المشاكل الاقتصادية التي حدثت مؤخرا في تركيا أثرت سلبا على شعبية الحزب إذ وصل عدد العاطلين في تركيا إلى 6 مليون شخص، مع وجود إحصائيات أن 29 مليون مواطن تركي يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة بالنسبة للدولار الأمريكي[1]، هذا بالإضافة إلى سياسات الرئيس التركي أردوغان التي تتبنى سياسات الإقصاء و عدم الحوار، مع تراجع مستوى تركيا في مجال الحقوق و الواجبات.

ولكن بعد الانتخابات البرلمانية في يونيو 2015 و كانت لها دلالات مهمة، دعا الرئيس أردوغان إلى انتخابات مبكرة جرت في نوفمبر من نفس العام، و لكنها جاءت بنتائج مختلفة تماما حيث حصل حزب العدالة و التنمية على 49.4% من الأصوات و هو ما يمكن الحزب من تشكيل حكومة أغلبية و استدراك انتكاسة ما حدث في انتخابات 2015[2].

استطاع الحزب أن يعود للتحكم بزمام السلطة، و هذه العودة مكنت الحزب أن الاحتفاظ بمكتسبات الثلاثة عشر سنة السابقة منذ فوزه عام 2002، و لعل هذا النجاح يعود إلى عدة عوامل أهمها: ارتفاع حدة الاستقطاب في المجتمع حيث اتسع المجال ليشمل استقطاب عرقي و طائفي و أيضا مناطقي و ذلك تزامنا مع انهيار عملية بناء السلام مع الأكراد و تصعيد الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني، أما السبب الثاني وراء فوز حزب العدالة و التنمية هو ضعف الأحزاب المعارضة و بالتأكيد لجأ حزب العدالة و التنمية هنا إلى توظيف الإعلام للترويج لمرشحي الحزب الحاكم و لم يكن هناك عدالة في إظهار توجهات مرشحي الأحزاب المعارضة كما أعاد الحزب ترشيح شخصياته البارزة و إطلاقه الوعود الاقتصادية.

الفرع الثاني: الانتخابات الرئاسية:

---

1 - محمد عبد القادرخليل، " **نهاية الأردوغانية تركيا و مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية** ". (مجلة الشؤون التركية، العدد الأول 2015)، ص -ص 50- 52.

2 - وكالة RT، تركيا... "**حزب العدالة و التنمية يفوز في الانتخابات البرلمانية**". الانتخابات التركية، نوفمبر 2015، تاريخ الاطلاع:12/ 03/ 2017 من الموقع: *http:// arabic. Rt.com*

من أهم التطورات التي حدثت في الداخل التركي هو الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2014، حيث أن رجب طيب أردوغان الذي تم انتخابه كرئيس للوزراء على مدار ما يقرب من اثني عشر عاما منذ 2002 و حتى منتصف 2014 أُنتخب ليصبح الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية التركية

و الرئيس التركي الأول الذي يتم انتخابه عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الجماهير بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه – كما في أي نظام- من قبل أعضاء البرلمان، وانتخابات 2014 هي أول انتخابات رئاسية تركية يشارك فيها المواطنون بشكل مباشر لاختيار رئيسهم، و قد تنافس في هذه الانتخابات ثلاث مرشحين هم: **رجب طيب أردوغان** عن حزب العدالة و التنمية، **أكمل الدين إحسان أوغلو** مرشح أحزاب المعارضة، و **صلاح الدين ديميرتاش** مرشح الأحزاب الكردية، و جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعلن فوز مرشح حزب العدالة و التنمية رجب طيب أردوغان بنسبة 51.5% في مقابل 38.5% و 9.5% تقريبا لمنافسيه على الترتيب، فقد جاءت نتائج الانتخابات متماشية تقريبا مع الاستنتاجات و استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات، كما تمثل هذه الانتخابات ثبات نسبي حيث عبرت عن استمرار خريطة توزيع القوى السياسية الأساسية على الساحة التركية[1].

جرت الانتخابات في مناخ متوتر، و على خلفية الفوز الكبير لحزب العدالة و التنمية ، بالانتخابات البلدية التي سبقت هذه الانتخابات ذلك أن مصدر التوتر ناشئ من تراجع مستوى الحريات، و التسلط الذي يبديه شخص رئيس الوزراء التركي، و مخاوف من إقدام أردوغان على تعديل الدستور.

كانت الأحزاب السياسية المعارضة على يقين بأنه لا يمكن هزيمة أردوغان إلا إذا تم جره إلى جولة الإعادة، لأنه من الصعب هزيمة مرشح حزب، يتولى السلطة و صاحب إنجاز اقتصادي غير مسبوق في تركيا، ما يعني أن تكتيكات الانتخابات الرئاسية جرت بوضوح تام، فالمرشح الكردي يعلم أن حظوظه ضعيفة في الفوز، و أوغلو يعلم أن حظوظه في الفوز من الجولة الأولى ضعيفة للغاية، و حزب العدالة و التنمية يسعى للفوز

1 - أحمد موسى بدوي، " **تغيير استاتيكي: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية** " . المركز العربي للبحوث و الدراسات، 12 أوت 2014، تاريخ الاطلاع عليه: 12/ 03/ 2017، من الموقع:

http: //www. Acroseg. org

من الجولة الأولى حتى لا يبقى مصيره معلقا بالأصوات الكردية، و جرت الانتخابات في ظل نسبة المشاركة نحو 74% و هي نسبة مثيرة للإعجاب، لتبرهن أن المواطن التركي أصبح يمتلك خبرات ديمقراطية محترمة.

لا تكمن أهمية الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2014 أن نتج عنها فوز مرشح العدالة و التنمية و رئيس الوزراء السابق لمدة اثني عشر عاما،
و لكن تكمن أهمية الانتخابات في أنها دفعت النظام السياسي في تركيا خطوة تجاه النظام شبه الرئاسي[1] .

حدثت في العام 2007 أزمة دستورية بشأن منصب الرئاسة ذلك عندما انتهت فترة الرئيس الأسبق " أحمد نجدت سيزر"، حيث أنه يجب أن يفوز مرشح الرئاسة بتصويت البرلمان بنسبة ثلثي الأعضاء في الجولتين الأولى و الثانية ليتأهل للجولتين الثالثة و الرابعة اللتان تتطلبان أغلبية 50% و كان " عبد الله غول" مرشح حزب العدالة و التنمية الحاكم في ذلك التصويت لا يمتلك الأغلبية المطلوبة في الجولة الثالثة و الرابعة، و لذا لجأ حزب العدالة و التنمية للتحالف مع حزب " الوطن الأم" لإجراء تعديل دستوري ينص على أن تصبح فترة الرئاسة 5سنوات و بحد أقصى فترتين و أن يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر، و تمت الموافقة على هذا التعديل في استفتاء شعبي بنسبة 69% [2].
و مع فوز أردوغان بمنصب الرئيس في أغسطس 2014، فإن أولويته ستركز على إنجاز خطوة جوهرية قادمة تتضمن اعتماد دستور جديد يوازن بين سلطات الحكومة و الرئيس عبر استحداث نظام رئاسي أو شبه رئاسي على غرار فرنسا، فأثناء حملته الانتخابية حدد الآلية التي تحقق أولويته و النتيجة المترتبة عليها، فقال " سوف نضع دستورا جديدا تركيا القديمة أصبحت من الماضي" و لكن في ظل السلطات المحدودة الحالية للرئيس، مالذي يمكن لأردوغان أن يفعله في تحديد مستقبل تركيا؟

1 - أرجون أوزيدون، " **تركيا بين النظام السياسي و البرلماني**". (مجلة الشؤون التركية، العدد الأول، 2015)، ص 12.

2 - كمال حبيب، " **حزب العدالة و التنمية من الديمقراطية المحافظة إلى الديكتاتورية المتسلطة**".(مجلة الشؤون التركية، 2015)، ص 76.

يذهب البعض إلى أن فوز أردوغان – بوصفه أول رئيس منتخب بشكل مباشر في تاريخ تركيا- سوف يسمح له بالسيطرة على مجلس الأمن القومي و اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة العسكرية، كما سيكون قادرا على تسمية أعضاء المحكمة العليا في تركيا[1].

و في النهاية يمكن القول أن المرحلة السابقة و حتى استفتاء 2007 تعبر بشكل كبير عن الانتقال من الوصاية العسكرية إلى الإدارة المدنية و ما سيركز عليه الحزب الحاكم بعد وصول مرشحه و زعيمه " رجب طيب أردوغان " هو إعداد دستور جديد يتوافق مع ميوله، و ربما ينحو نحو نظام رئاسي[2].

المطلب الثالث: مسألة الانضمام للإتحاد الأوروبي كأحد مؤشرات التحول الديمقراطي في تركيا.

تقدمت تركيا في يوليو 1959 رسميا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة و هو ما لم يرفضه الأوروبيون، و إنما اقترحوا حتى مع وقوع الانقلاب العسكري في تركيا 1960 اتفاق انتساب بين الطرفين لحين توافر الظروف المناسبة لضمها بالكامل في السوق و جرى توقيع الاتفاق في أنقرة في سبتمبر 1963 وارتكز على إنشاء اتحاد جمركي بين الجانبين و في أفريل 1987 تقدمت تركيا بطلب رسمي للعضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية استنادا للمادة 237 من معاهدة إنشاء السوق الأوروبية.

ولكن جاء الطلب التركي مفاجئ لكل الأطراف لعدة أسباب منها أن تجربة أوزال في السلطة منذ 1983 تضمنت قدر كبير من التصالح مع الانتماءات الدينية المحافظة بالمجتمع، و بالتالي كان هذا سبب للاستفسار عن مدى تناغم تركيا بماضيها مع أوربا و مستقبلها[3].

ووفقا لرأي المفوضية بدأ البحث عن بديل لعلاقة أوروبية تركية أدنى من مستوى العضوية الكاملة و على أساس ذلك تم أخذ مجموعة من الإجراءات كان منها استكمال إقامة الاتحاد الجمركي إضافة إلى استئناف المساعدات المالية الأوروبية لتركيا، و في

---

1 - عماد قدورة، " **الجمهورية التركية الثانية: المفهوم- المنجزات- المتطلبات**. مركز الجزيرة للدراسات ، 3 أوت 2014، تاريخ الاطلاع عليه : 13/ 03/ 2017 من الموقع: http. Studies . algazeera. net

2 - محمد نور الدين ، " **تركيا بعد الانتخابات : مالذي سيغيره انتصار أردوغان**". جريدة السفير، 3 نوفمبر 2015، تاريخ الاطلاع عليه: 09/ 03/ 2017، من الموقع: *http:// assafir. Com/ article 1*

3 - عفاف حراش: " **تركيا و قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة و التنمية** 2002-2011 "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2011)، ص 45.

ديسمبر 2002 خرجت توصية قمة الاتحاد الأوروبي بكوبنهاجن تقول أنه في حالة استوفاء تركيا للمعايير السياسية التي أقرتها قمة كوبنهاجن فإن الاتحاد الأوروبي سيبدأ مفاوضات الانضمام النهائي، و من هذه المعايير[1]:

- **المعايير السياسية**:

إرساء أسس الديمقراطية النيابية و بناء دولة القانون، و تفكيك قواعد الاستبداد، احترام حقوق الإنسان،و إلغاء التشريعات المنافية لها، احترام حقوق الأقليات و منحها حرية الممارسة الثقافية.

- **المعايير الاقتصادية**:

وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق و إصلاح النظام المصرفي و المالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد، إصلاح المؤسسات و المرافق العامة بما يتفق مع المعايير المعمول بها في الاتحاد، و مكافحة الفساد و الرشوة في جهاز الدولة، و بالتالي تسعى تركيا و بكل قوة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بهدف التمتع بالمزايا العديدة التي يتمتع بها أعضاءه و تحقيق بعض المكاسب مثل[2]:

1- تقوية العلاقات السياسية التركية مع الدول الأوروبية، خاصة غير الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي.

2- تنمية العلاقات الاقتصادية و مضاعفة الاستثمارات الأوروبية و أيضا اندماج الاقتصاد التركي في القوة الاقتصادية المتقدمة للاتحاد الأوروبي.

أما عن مبررات تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي فهي كالآتي:

1- ترى تركيا أنها عضو في النادي الأوروبي منذ عام 1952، و أنها تعتبر نقطة ارتكاز للمنطقة للانطلاق نحو منطقة الشرق الأوسط.

---

1 - إبراهيم البيومي غانم " **جدلية الاستيعاب و الاستعباد في العلاقات التركية الأوروبية**. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج.(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 177.

2 - أورهان كولوغلو، **العلاقات العربية التركية** . (ترجمة عبد الجليل التميمي و آخرون) (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 341.

2- أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا بوصفها تمثل حلقة وصل مباشرة بين قارة أوربا و بين كل من دول منطقة الشرق الأوسط و دول منطقة جنوب و شرق بحر قزوين.

3- تمثل تركيا جسرا حضاريا مهما بين الحضارة الأوروبية و بين الحضارات الأخرى في قارة آسيا و خاصة الحضارة الإسلامية بوصف أن تركيا دولة إسلامية فهي نقطة اتصال حوار الحضارات و يمكنها لعب بارز في تحقيق التقارب.

4- تعد تركيا مصدر للطاقة و ممر لأنابيب الغاز الطبيعي حيث تمتلك تركيا نسبة عالية من احتياطي النفط و الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط[1].

ومن أهم القضايا ذات التأثير على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي و التي تشكل القضايا الخلافية بين تركيا و الاتحاد الأوروبي وهي [2]:

1- **القضية الأرمينية**:

بدأت القضية الأرمينية في نهاية عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية و خارجية تتعلق بالأعراف و الأديان الأخرى في الدولة، عقب بزوغ النزاعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية و كان الأرمن يدعوا بأنهم تعرضوا إلى مذابح تطهير، راح ضحيتها مليون أرمني تقريبا بينما الأتراك يدعو أنهم قاموا بمجازر جماعية ضد المواطنين الأتراك، و لكن تركيا حققت في الفترة الأخيرة انجازات مهمة في مجال تلبية مطالب الأقليات و من بينها الأقلية الأرمينية وذلك في إطار تحقيق المعايير السياسية من معايير كوبنهاجن على طريق انضمامك تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

2- **قضية الأقلية الكردية**:

بدأت القضية تهدد الوحدة التركية مع بروز عمليات حزب العمال الكردستاني الانفصالي في عام 1984 و امتدت المواجهات بين الجيش التركي و بين الانفصاليين الأكراد إلى منطقة شمال العراق حيث أكراد العراق و الذين يتمتعون بالحكم الذاتي و لكن استمرت العمليات العسكرية في منطقة جنوب شرق تركيا و تطورت في عام 2007 إلى

1 - ياسر أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

2 - حسين طلال مقلد، **تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** . (مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية. العدد الأول، دمشق: المعهد الوطني للإدارة العامة، 2010)، ص 349.

توغل الجيش التركي داخل الأراضي العراقية في إطار ملاحقة المتمردين الأكراد، إلا أنها لم تحقق نتائج حاسمة و اتجهت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع العراق، بما يضمن قيام الأخيرة بدور أكبر في مقاومة التمرد الكردي.جاء في التقرير الدوري للاتحاد الأوروبي لعام 2004 أن "السيطرة المدنية على العسكريين قد تعززت في تركيا " و كذلك أكد التقرير أن الإصلاحات القانونية و الدستورية و المؤسسية التي قامت بها حكومة العدالة و التنمية قد دفعت العلاقات المدنية العسكرية من الوضع الحرج، و لكن مازالت هاته العلاقات تقع في المنطقة الرمادية أي أن إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية يحتاج مزيدا من الخطوات للوصول إلى المنطقة الآمنة.أما بالنسبة للخيارات المستقبلية لتركيا فهي تتلخص في[1]:

1- **الخيار الأول**: هو الانضمام للاتحاد الأوروبي، فالبعض يرى أنه ليس هناك خيار لدى تركيا سوى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي و الاستمرار فيه مهما كانت التحديات.

2- **الخيار الثاني**: هو تأسيس دولة إقليمية مركزية من خلال تقوية علاقات تركيا مع الدول العربية وإيران و آسيا الوسطى، و يؤدي هذا الخيار إلى التخلص تدريجيا من جاذبية العضوية الأوروبية التي تهيمن على تركيا، و حضي هذا الخيار بأهمية كبيرة في ظل سياسة حزب العدالة و التنمية الحاكم.

3- **الخيار الثالث**: هو التقارب من الشرق الأوسط، و هذا يعتبر مزيج بين الخيارين، و يتأسس على التطورات المتصلة بالأهمية الإستراتيجية التركية، و على التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و ذلك يسهم في تقوية موقف تركيا و يعتبر هو الخيار الأكثر واقعية لأنه يتماشى مع ركائز و محدودات الحركة التركية.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابي خاصة بالنسبة لتركيا لأن أوربا ستجني مصالح متنوعة إذا أصبحت تركيا عضو كامل في ناديها، و مع ذلك لم يصدر الجانب الأوروبي أي قرار بقبول العضوية أو رفضها، و أخيرا في مارس 2009 صدر قرار البرلمان الذي عبر عن حالة قلق لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها و خاصة تراجعها عن تعديل الدستور.

*1- NYKANEN GOHANNA. " **TURKEY'S KURDISH QUESTION AND THE EU'S DIALOGUE- LESS APPROACH**". GSTOR, 2011, PP 73- 75.*

لقد ساد التوتر في العلاقة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي بعد رفض الاتحاد الأوروبي في الاستفتاءات العامة في فرنسا و هولندا في 2005 عضوية تركيا، واستبدل الاتحاد الأوروبي شروط جديدة قاسية لانضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، و استجابة لتخوفات الرأي العام الأوروبي استحدث الاتحاد الأوروبي وضع العضوية الخاصة بدلا من العضوية الكاملة، و لذلك قدم حزب العدالة و التنمية خطابا أكثر شدة و قسوة تجاه الاتحاد الأوروبي، و أكد أن تركيا لم تحصل على العضوية بسبب تطبيق الاتحاد الأوروبي سياسة المعايير المزدوجة حيث اتهم الحزب الاتحاد الأوروبي أنه متحيز ضد تركيا بسبب كونها دولة مسلمة مستخدما ملف حقوق الإنسان و الثقافة التركية كستار، وبسبب الانتقادات الأوروبية لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا أعطى أردوغان أحيانا الانطباع بأنه يرغب في إلغاء محادثات الاتحاد الأوروبي تماما[1].

ومؤخرا بدا أن الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي و تركيا في ما يخص قضية اللاجئين قد أعاد مسألة الانضمام مرة أخرى إلى الأذهان.

إن التطورات الحاصلة اليوم لا تسمح بتقديم استنتاج حاسم على الرغم من بعض التغيير الذي شهده موقف الاتحاد الأوروبي، لاسيما بوعد تركيا بالمساعدة في وقف تدفق اللاجئين من أراضيها إلى أوربا مقابل دعم مالي و تسهيلات في تأشيرات الدخول، و لكن على الرغم من تقدم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و تركيا إلا أنها لا تزال تواجه معارضة شديدة خصوصا من جانب فرنسا و ألمانيا، و كذلك من قبرص الذي يرتبط شمالها بعلاقات خاصة مع تركيا.

و في نفس السياق كشفت دراسة حديثة للاتفاق الذي أبرم بين الاتحاد الأوروبي و تركيا بشأن أزمة اللاجئين، و تفاصيل خطة إعادة طالبي اللجوء إلى تركيا، و يتضمن هذا الاتفاق تنازلات من كلا الطرفين و تم إلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى دول أوروبا في أكتوبر 2016 و دفع 3 مليارات يورو لدعم استضافة تركيا لـــ 2 مليون لاجئ و في المقابل وافق الجانب التركي على السماح بعودة المواطنين غير الأتراك إلى أراضيها.

وجدير بالذكر أن كلا الجانبين يهدف للاستفادة ، هناك بلد في البحث عن دور إقليمي أكبر يمكن أن يسترجع هيبته الماضية، و استفادته من التوجيه الأوروبي حول

1 - ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سبق ذكره** ، ص 185.

حقوق الإنسان و قضايا الديمقراطية، و هناك القارة الأوروبي التي تواجه أزمات و التي يجب أن تحتضن من جديد الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط كعضو تاريخي و معاصر في المنطقة[1].

المبحث الثاني: انعكاسات العلاقات المدنية – العسكرية الجديدة على التحول الديمقراطي في تركيا.

المطلب الأول: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على المشاركة السياسية في تركيا.

بالرغم من اتخاذ حزب العدالة و التنمية خطوات جادة نحو إضعاف دور و تأثير المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية من خلال الإصلاحات الدستورية، فإن ذلك لم يؤدي فعليا إلى فك ارتباط الجيش تماما من العملية السياسية،و لم يؤدي إلى إعادة التفكير في أدواره في القطاعات أو المساحات التي يجب أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية، و بالتالي كانت حكومة العدالة

والتنمية تتجه دوما نحو إنكار أي توتر و تجنب أي صدام مع المؤسسة العلمانية والدفع دوما بأن هذه المؤسسة عليها محاربة المتطرفين، و إذا حاولنا تفسير السياسة الدفاعية تلك لحزب العدالة و التنمية تجاه الجيش فقد نحتاج إلى تحليل أداء حكومة العدالة و التنمية، حيث أن فشل الحكومة في تدعيم مبادئ الحوكمة الديمقراطية على القوات المسلحة بالتزامن مع تراجع الخطاب الديمقراطي للحزب و تزايد العداء مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك إعطاء الأولوية للحل الأمني تجاه القضية الكردية، و إعطاء الأولوية للأمن القومي على الأمن الإنساني، صب كل ذلك في الإستراتيجية الدفاعية للعدالة و التنمية تجاه المؤسسة العسكرية[2].

ومع تهاوي الأجندة الديمقراطية المدعومة من الاتحاد الأوروبي اعتبرت الحكومة أن قضية المدني العسكري هي مسألة فرعية في عملية الإصلاح السياسي، و أدت عدم الثقة المتبادلة بين الجيش و حزب العدالة و التنمية الحاكم إلى تعزيز قيادة الحزب الحاكم و منذ بداية تطبيق سياسة التعددية الحزبية عام 1946 اتبع القادة المدنيون سياسة براغماتية

1 - ستيف بيرس، مانويلا رومان، " **خطة سمسوم : اللاجئون بين الاتحاد الأوروبي و تركيا**".(مجلة الشؤون التركية، العدد الثالث، 2016)، ص- ص 105- 106.

2 - شريف شعبان مبروك، " **صعود الإسلام السياسي في تركيا** ". (مجلة الشؤون التركية، العدد الثالث، 2016)، ص-ص 190- 191.

تجاه العسكريين كما تبنوا نوعين متناقضين من الخطاب تجاه المؤسسة العسكرية فكانوا دائما يتحدثون بلغة وقائية ضد النفوذ السياسي للعسكريين، و عندما يفشل هذا الخطاب يلجئون لخطاب استرضائي تجاه المؤسسة العسكرية، و مدلول الخطابين واحد، و هو السعي لإظهار الجيش بطريقة تبرر دوره الرقابي على الحياة السياسية و العمل على تمجيد الإرادة الشعبية و دور البرلمان، و على نفس هذا المنوال سار حزب العدالة و التنمية في بداية حكمه[1].

وبسبب تاريخ الأمة و الثقافة، تلقى الجيش التركي مستويات مرتفعة من الثقة العامة، ما أثر سلبا على ضعف و دور المجتمع المدني تجاه الرقابة المجتمعية على الجيش، و في بعض الأحيان تمت تعبئة بعض منظمات المجتمع المدني لتدعيم الأنشطة السياسية للجيش، و بالنسبة للثقافة السياسية للشعب التركي فإنهم غالبا لا يرتبط تأييدهم للديمقراطية كنظام للحكم بالاهتمام بالحرية السياسية، حيث أوضحت دراسات قام بها باحث تركي " يلماظ ايسمير" أن نسبة الأتراك المؤيدين للديمقراطية كنظام للحكم هي 53% بينما نسبة من أيدوا الديمقراطية كنظام للحكم واهتموا فعلا بالحرية السياسية لم تتجاوز النسبة 32% . و من ثم يمكن التمييز بين مؤشرين من مؤشرات غياب الثقافة السياسية الديمقراطية السياسية في تركيا، أولهما هو الفهم غير السليم لأسس الممارسة الديمقراطية، و ثانيهما هو ضعف الإيمان بالديمقراطية و وملاءمتها للحالة التركية [2].

ويجب الاعتراف أن سلطة الجيش في تركيا على مستوى لا يمكن قياسه فقط بواسطة الآليات الرسمية و ذلك يستدعي الضرورة البحث في الآليات الغير رسمية للجيش التي تكون أكثر نفوذا له من الآليات الرسمية فيما يتعلق بتسهيل تدخله في الحياة السياسية، وهو ما أرجعه البعض للتحولات الخاصة في العولمة و الانتشار العالمي للقيم الديمقراطية و تبلور أعراف دولية لرفض الانقلابات العسكرية واعتبارها غير شرعية في ظل

1 - إحسان داغي، " **لماذا تحتاج إلى تركيا إلى نظام ما بعد الكمالية** " . رؤية تركية، تاريخ الإطلاع عليه : 24/ 03/ 2017 من الموقع: http: // rouya tuorkiyyah . com.

2 - مروة صبحي منتصر، " **صعود الدور السياسي للجيوش في الدول النامية** ". المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع عليه من الموقع: http://www . rcssmideast. Org./ 24/ 03/ 2017 Artice

مرجعية نموذج الديمقراطية الأمريكي، و مبدأ مونرو الخاص بعدم الاعتراف بنظم الحكم القائمة عقب انقلابات عسكرية[1].

المطلب الثاني: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على الحريات المدنية و السياسية

يتم توجيه انتقادات مؤخرا لحكومة العدالة و التنمية بأن تركيا أصبحت تدار بدكتاتورية، كما وجهت الاتهامات لشخص الرئيس رجب طيب أردوغان بأنه شخصية ديكتاتورية يطيح بمعارضيه و يضرب بالحقوق و الحريات عرض الحائط دون الاكتراث بتوصيات الاتحاد الأوروبي، و لكن يمكن القول أن " ديكتاتورية الصندوق" ليست مجرد إدعاء أو اتهام و لكنه تساؤل محل بحث ليس وفق الانتماءات أو الميول و لكن وفق تقارير و مؤشرات – قابلة للقياس- لأوضاع الحقوق المدنية و الحريات الفردية و آليات الشفافية في المجتمع التركي[2].

تمثل حرية الصحافة و الإعلام في تركيا قضية آخذة في التفاقم منذ سنوات، خاصة بعد تعاظم نفوذ حزب العدالة و التنمية الحاكم، و بعد فترة الإصلاحات التي شهدتها تركيا – داخليا و خارجيا- يتم الآن انتقاد حزب العدالة و التنمية بشدة بسبب هيمنته عل الرأي العام و بسبب سياسة الحزب الاستبدادية، وإتباع الحزب " النظام الأبوي" في السياسة[3].

لقد عبرت " هيومن راتس ووتش " في تقريرها العالمي لعام 2016 أن المناخ العام لحقوق الإنسان في تركي تدهور في عام 2015 أين ارتفعت وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان عقب انهيار عملية السلام الكردية و بالتصعيد الحاد في أعمال العنف جنوب شرق البلاد ، و قمع الإعلام و المعارضين السياسيين لـــ " حزب العدالة و التنمية" الحاكم، و مع النجاح في انتخابات ولاية رابعة في انتخابات نوفمبر 2015، اتبع الحزب الحاكم و الرئيس "رجب طيب أردوغان" سياسات تفوض حقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون بشكل كبير في تركيا، كما قيمت "هيومن راتيس ووتش" معاملة تركيا للاجئين وطالبي اللجوء السياسي و المهاجرين، إذ وصل عدد اللاجئين السوريين بتركيا إلى 2.2 مليون

1- مروة صبحي منتصر، المرجع السابق.

2 - صبغة الله قايا، " **هل انتهى العمر الافتراضي لحزب العدالة و التنمية**". (مجلة الشؤون التركية، العدد الأول، 2015)، ص 55.

3 - عمر فوزي، " **مقياس الإعلام التركي عام** 2014".(مجلة الشؤون التركية ، العدد الأول، 2015)، ص- ص 218- 219.

لاجئ، و قالت لجنة حماية الصحفيين " حرية الصحافة في تركيا تحت الحصار" مع تزايد عدد الصحفيين في السجن وارتفاع معدل العنف ضد الصحفيين، و وضع وكالات الأنباء في مواضع محرجة[1].

اهتزت تركيا بالمسيرات المناهضة للحكومة خلال العام 2013، و في تلك المسيرات 6 من المتظاهرين قتلوا، و هو ارتفاع غير معتاد في العنف خاصة في مجتمع لم يعرف عنه العنف. خمسة من هذه الوفيات حدثت خلال المظاهرات في يونيو 2013.

يعد حكم حزب العدالة و التنمية منذ عام 2002 أطول حلقة في تاريخ تركيا الحديث للتهميش شبه الكامل لمجتمع لأقليات العلوية، و هو ما يعيد صور الذاكرة التاريخية للتمييز والاضطهاد في ظل الإمبراطورية العثمانية المتأخرة في تركيبة مع الاغتراب الحالي مما أثر بشكل كبير على المجتمعات الشيعية و العلويين[2].

والنتيجة هي غريزة سياسية واضحة حيث المعارضة النشطة لحزب العدالة و التنمية من خلال سياسات الشوارع و المظاهرات و التعبئة الشعبية، و هذه ليست ظاهرة قصيرة الأجل، فتركيا تواجه ببطء حريق اضطرابات العلويين التي تغذيها الحرب السورية.

أطلق الحزب العدالة و التنمية في سبتمبر 2013 حزمة إصلاحات ديمقراطية، و كانت هذه الحزمة تستهدف تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد فيما يتعلق بالحقوق العامة و الخاصة المرتبطة الأقليات و الحريات الشخصية و الدينية و النظام الانتخابي المرتبط بطبيعة و النظام السياسي و كان الأكراد أكبر المستفيدين منها[3].

لقد تخلى حزب العدالة و التنمية عن خطابه الديمقراطي المدافع عن الحريات - نتيجة فشل الحزب في اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي- و تحول الخطاب السياسي للحزب إلى تبني المفهوم التقليدي للأمن القومي، الذي يحصره في الحل الأمني، و ذلك

1- هيومن رايتس ووتش " **تركيا تدهور مناخ الحقوق**" 2016. تاريخ الاطلاع عليه : 26/ 03/ 2017 من الموقع: *https :// www: hrw.org/ ar/ news / 2016/ 01/ 27/ 286040*

2 - آدم بلابياك " **اليسار التركي: العلويون و جدلية العلاقة مع حزب الشعوب الديمقراطية** ". (مجلة الشؤون التركية، 2016)، ص- ص 27- 28.

3 - علي حسين باكير، " **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية**". مركز الجزيرة للدراسات ، 2013، تاريخ الإطلاع عليه : 2017/03/26، من الموقع :

http: // studies . algazzera. Net

بالطبع يقلل من سلطة الحكومة المدنية و من أمثلة إعلاء أمن الحكومة على ضمان الحريات، الحكم بالسجن على مفكرين و صحفيين و ناشرين بارزين بالسجن لمدة ثلاث سنوات واتهامهم بازدراء القومية التركية.

ويتجه اهتمام الديمقراطيين الأكفاء إلى تقليل التأثير السياسي أو الأهمية السياسية لمثل هذه الفوارق إلى أدنى حد لممارسة الديمقراطية ذاتها، فمعايير الدولة العصرية تحدد للدولة من حيث المبدأ الحق في توسيع فكرة المواطنة، وكيف يمكن اكتساب حقوق المواطنة، و ألا تتصرف السلطة السيادية بطريقة تنطوي على أي تمييز سياسي كان أو اقتصاديان.

فالمعايير الدولية لحقوق الإنسان توفر ضمانات معينة حتى لجماعات الأقليات: (دينية، ثقافية، قومية، عرقية، لغوية) فلهذه الأقليات الحق ليس فقط في أن تعترف الدولة بوجودها في أن تحمي هويتها الخاصة و أن تهيئ الظروف المناسبة لتعزيز تلك الهوية داخل إطار الدولة الأمة ككل أيضا، و أن يكون لهؤلاء كل الحقوق على قدم المساواة و أهمها الحقوق الاقتصادية.

لكن بمقارنة وضع الحريات و الحقوق في فترة حكم حزب العدالة و التنمية بالفترات التي سبقته يبدو أنها الأفضل فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي كعملية شاملة، و مؤخرا بدأت الأنظار تتوجه إلى ما يمكن أن يفعله حزب العدالة و التنمية داخليا و خارجيا

المطلب الثالث: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على استقلال القضاء.

في بداية حكم حزب العدالة و التنمية احترم الجيش وقتها فوز الحزب في الانتخابات، و لم يسعى الجنرال " حلمي أوزكوك" لإجبار قادة الحكومة والنخبة السياسية لتبني رأي الجيش في القضايا الأمنية الخلافية، كما فضل الحلول الديمقراطية و أساليب التفاوض و الإقناع لحل المسائل الخلافية بين القيادات العسكرية و النخبة السياسية، كما لم يسعى لتدخل الجيش في تحقيقات و محاكمات قضية " أرجنكون " و دعم دخول تركيا للاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى تمكن الحكومة على مدار العقد المنصرم من أن تستبعد العسكريين بشكل كبير من القضاء و الجهاز الإداري للدولة و على الرغم من تلك الجهود المبذولة لترسيخ الديمقراطية المدنية، إلا أن النفوذ الفعلي للعسكر لا يزال قويا على المستوى المجتمعي بسبب الاستقلال النسبي للمؤسسة العسكرية، و على المستوى المجتمعي بسبب

قوة التيار العلماني، و إن كان ذلك النفوذ في تآكل مستمر بسبب صراع الحزب مع العسكر لترسيخ الحكم المدني عن طريق العديد من المعارك السياسية و القانونية و التي كان آخرها الاستقالة الجماعية لكبار قيادات الجيش في أغسطس 2011 احتجاجا على رفض الحكومة ترقية زملائهم المعتقلين بتهمة التآمر على النظام، وهو التصرف الذي يعكس خضوع غير مسبوق من العسكر لقرارات الحكومة المدنية[1].

وكما سبق التوضيح سابقا من أن حكومة حزب العدالة و التنمية قد قامت بتقليص نفوذ العسكريين باستخدام آليات مؤسسية من تحجيم نفوذ ووظائف مجلس الدفاع الوطني و محاكم أمن الدولة، كذلك تمكن الحزب من توظيف عدد من الجرائم التي اتهم فيها أعضاء سابقين و حاليين في المؤسسة العسكرية مثل قضية " شيمندلي" و "أرجنكون"، و استغلهم الحزب إعلاميا من أجل التأثير على الصورة النمطية للجيش الراسخة في أذهان العديد من الأتراك على أنه الحارس الأمين للديمقراطية و الجمهورية العلمانية بهدف تراجع ثقة الشعب في الجيش و هو ما نجح فيه الحزب نسبيا[2].

كانت قرارات المحكمة الصادرة في سبتمبر 2012 ضد 365 جنرال و ضابط في قضية المطرقة* استقلالا للقضاء التركي ضد النفوذ العسكري و أيضا رادعا لأي محاولة عسكرية لقلب نظام الحكم المدني المنتخب.

كذلك قضت المحكمة في" أغسطس 2013 على قائد الجيش السابق الجنرال " إيلكر باشبوغ" بالسجن المشدد مدى الحياة و أحكام مشددة على ما قرب من 300 متهم من بينهم جنرالات و رتب أخرى متقاعدين و حاليين من الجيش التركي و غيرهم و ذلك بتهمة تورطهم في تنضيم " أرجنكون" و التخطيط لانقلاب عسكري لقلب نظام الحكم[3] فضلا عن

---

1 - هند عثمان، " **حدود و أبعاد الصراعات الداخلية في تركيا**" . مجلة السياسات الدولية، 30 نوفمبر 2014، تاريخ الاطلاع عليه: 26/ 03/ 2017، من الموقع:. http: // www..siyassa . org . eg

2 - لقمان عمر محمود النعيم ، " **القضاء ساحة للصراع – كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية**- 2015. تاريخ الإطلاع عليه 27/ 03/ 2017 من الموقع : http.// www. Algazeera.net

*- **قضية المطرقة**: هي اسم المؤامرة التي يفترض أن مجموعة من العسكريين قد حاولوا القيام بها بهدف الإطاحة بحكومة حزب العدالة و التنمية من خلال تنفيذ سلسلة من الهجمات المتطرفة و الإرهابية في داخل تركيا لتبرير تدخل الجيش لاستعادة الأمن.

3 - طارق عبد الجليل، **الساسة و العسكر في تركيا.مرجع سبق ذكره**، ص 56.

قرار المدعي لعام في أغسطس 2013 باعتقال 22 عسكريا من بينهم سبعة جنرالات في قضية " مواقع الانترنيت" التي اشترتها هيئة الأركان في فترة رئاسة " ايكلر باشبوغ"، و بثت من خلالها أخبار غير صحيحة لتشويه صورة حزب العدالة و التنمية الحاكم، بهدف إثارة الرأي العام ضده و تهيئة الأجواء لتدخل الجيش و القيام بانقلاب عسكري.

خاتمة

خاتمة:

في ختام دراسة و تحليل ملف العلاقات المدنية – العسكرية و تأثيرها على مسألة التحول الديمقراطي في تركيا، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن اعتبارها بمثابة تقييم لتجربة التحول الديمقراطي بتركيا و هي كالآتي:

1- تشترك كلا من عملية إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية و عملية التحول الديمقراطي في أهدافهم المحددة، فمن جهة تشتمل عملية التحول الديمقراطي على إصلاح جوهرية في العلاقات المدنية – العسكرية، و من جانب آخر تسعى عملية إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية إلى تدعيم الشفافية
و المحاسبة داخل المؤسسة العسكرية بهدف دمقرطة القطاع الأمني.

2- يجب أن نعيد النظر في ثنائية المدني و العسكري، فهما ليس بالضرورة متناقضان بل ما يجمعهما أكثر بكثير من الاختلاف بينهما و الفروق لا تظهر إلا في ظل تدهور المؤسسية في المجتمع، كما أن لكل مجتمع خصوصيته من حيث علاقة المدنيين بالعسكريين و من حيث تأثر كلاهما على الآخر و تأثره به.

3- إن أزمة العلاقات المدنية - العسكرية لا تنشأ في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تنتقل نحو التحول الديمقراطي فحسب، و إنما تنشأ أيضا في الديمقراطيات المستقرة مثل: الولايات المتحدة، و بالتالي فإن الجيوش في هذه الدول تستخدم القومية لإضفاء الشرعية على تدخلها في الحياة السياسة.
و تؤكد أن انسحابها يحدث عندما تتم حماية الهوية القومية، أما في الحالة التركية فإن القومية تستخدم من قبل المؤسسة العسكرية التركية للتغطية على الاختلافات الإثنية و الثقافية للأقليات داخل الدولة، و هذا في الأخير لا يؤدي إلى تقوية الدولة العميقة، بل من ذلك يؤدي إلى تدعيم و تقوية الدولة العميقة.

4- تتضمن الممارسة الديمقراطية عنصر أساسين هما: المشاركة و التنافس و عند الحديث عن التجربة التركية، نجد أن هذان العنصران مفقودان فمن أبرز التهديدات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي هي " دكتاتورية الصندوق" كما أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج لحقوق الإنسان و لحكم القانون و الحكم الرشيد و غيرها، مما يعني أن إرساء الديمقراطية لا يمكن أن يكون بالتدخل العسكري.

5- من خلال دراسة الحالة التركية يمكن الإشارة إلى أنه كانت هناك بعض العوامل الدافعة لعملية التحول الديمقراطي منها مثلا: مسألة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي مما دفع الحكومات إلى تبني سياسات جادة نحو الإصلاح الاقتصادي كان من شأنه دفع عملية الدمقرطة.

6- لم يؤد التحول اللافت للنظر في العلاقات المدنية – العسكرية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة إلى عملية دمقرطة شاملة، فعلى الرغم من إصلاحات الإتحاد الأوروبي التي حجمت من نفوذ و صلاحيات الجيش الرسمية و غير الرسمية و على الرغم من أن محاكمات الانقلابات التي وقعت حديثا و قديما ربما تظهر أن المؤسسة العسكرية تخضع للسلطة المدنية، إلا أن دمقرطة العلاقات المدنية – العسكرية بشكل تام بحاجة إلى توازن قوى بين المدنيين و العسكر، ففي حين أن على المؤسسة العسكرية التخلي عن دور الوصاية، يجب على المدنيين أيضا العمل لاستعادة ثقة ضباط الجيش، عندئذ يمكن أن تصل العلاقات المدنية – العسكرية التركية إلى مستوى ديمقراطي حقيقي، و تتوطد الديمقراطية في البلاد.

7 - كان قيام حزب العدالة و التنمية بتحرير الاقتصاد و فتح الباب أمام الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تشجيعها، أحد أسباب إضعاف وضعية المؤسسة العسكرية داخل المجتمع ، إذ كانت تمثل مساهمته أحد وسائل قوة الاقتصاد التركي.

8- إن التحول الجذري نحو نمط أكثر مدنية بدأ مع وصول حكومة العدالة و التنمية عام 2002، و وصول طيب رجب أردوغان على رأس الحكومة في 2003 ليبدأ بعدها مباشرة بسط السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية و لم يكن ذلك بالأمر الهين حيث دخل الحزب و المؤسسة العسكرية التركية فترات كانت محل شد و جذب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

1/ الكتب

أولا باللغة العربية

1- أحمد حسن ياسر، **تركيا: البحث عن المستقبل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

2- أحمد منصور بلقيس، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى**. القاهرة: مكتبة دبولي، 2004.

3- الآغا فؤاد، **علم الاجتماع العسكري**. ط1؛ عمَّان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2007.

4-بلقزيز عبد الإله، **السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة**. ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

5-بووانو إدريس، **إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد " البدايات ،المكونات، التحولات، المعادلات**. دمشق: مؤسسة الرسالة، 2005.

6- البيومي غانم إبراهيم، **جدلية الاستيعاب و الاستعباد في العلاقات التركية الأوروبية**: في محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

7- تورال ناظم، **التحول الديمقراطي في تركيا**. ط1؛ القاهرة: مركز المحروسة، 2012.

8-توفيق إبراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

9-حماد مجدي، **العسكريون العرب و قضية الوحدة**. ط1 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

10- خولي معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.

11- داود أوغلو أحمد، **العمق الإستراتيجي:موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**. (ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل). ط2؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

12- رشاد القصبي عبد الغفار، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**. ط2؛ القاهرة: مكتبة الآداب، 2006.

13- زمام نور الدين، **القوى السياسية و التنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**. ط1؛ الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

14- سعيد محفوظ عقيل، **جدليات المجتمع و الدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية و السياسية العامة**. ط1؛ الدوحة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008.

15- سليمان هاني، **العلاقات المدنية – العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**. ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

16- سيد فرهاد، **العثمانية الجديدة " السياسة التركية الجديدة و موقف العالم العربي منها**. في محمد مصالحة، عمر الحضرمي، **العلاقات التركية العربية بين الأمس و الحاضر**. عمَّان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية، 2010.

17- الشويري يوسف، **الشورى و الليبرالية و الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

18- عبد الجليل طارق، **السياسة و العسكر في تركيا: واقع العلاقة و مآلها**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

19- عبد الجليل طارق، **العسكر و الدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2012.

20- عبد الله معوض جلال، **صناعة القرار في تركيا**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

21- كامل محمد الخزرجي ثامر ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة " دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**. ط1؛ عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004.

22- كولوغلو أورهان، **العلاقات العربية التركية**. (ترجمة عبد الجليل التميمي و آخرون) ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

23- مالكي أحمد و آخرون، **ثورؤة تونس، الأسباب و السياقات و التحديات**.قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

24- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**.ط1؛ بيروت: مركز الدراسات و البحوث و التوثيق، 1998.

25- نوري النعيمي أحمد، **النظام السياسي التركي**. ط1؛ عمَّان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011.

26- هلال رضا، السيف و الهلال، **تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**. القاهرة: دار الشروق، 1999.

27- هلال علي الدين و مسعد نيفين، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغير**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

28- ورغي جلال، **الحركة الإسلامية التركية " معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي**". ط1؛ بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.

ثانيا باللغة الأجنبية

***1**-Gerassimos Karabelias, **civil – military relation: a comparative analysis of the role of the military in the political transformation of post- war turke|y and Greece 1980 – 1995, treaty organization (nato).** final report submitted to north Atlantic,Gune, 1998.*

***2**- Leman basak Ari , **civil – military relation in turkey, USA, an applied research progect.** submitted to the department of political Science, texas state University, 2007.*

2/الرسائل و الأطروحات الجامعية

أولا : باللغة العربية

1- بخدومة محمد نبيل، **العلاقات المدنية – العسكرية، تأثيرها على النظام السياسي التركي** 2002 – 2013. (مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013 – 2014).

2-بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي و أثرها على الدول** العربية " الوطنية ".(مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية، قسم العلوم

السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر،2003 – 2004).

3- بن حمادي عبد القادر، **التحول الديمقراطي و إشكالية التنمية السياسية: الجزائر و المغرب دراسة مقارنة.** (أطروحة لنيل **شهادة الدكتوراه** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011 – 2012).

4-حراش عفاف، **تركيا و قضية الانضمام للإتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة و التنمية** 2002 – 2011. (مذكرة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011).

5-خوجة محمد، **الانعكاسات العسكرية و السياسية للثورة الجديدة في الشؤون السياسية.** (أطروحة لنيل **شهادة الدكتوراه** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006).

6-صحراوي شهيناز، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**. (مذكرة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012- 2013).

7-عبد الرؤوف يوسف الغول يسرى، **أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية.**(مذكرة لنيل **شهادة الماجستير** في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011).

8-قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية " حركة النهضة التونسية أنموذجا "** .(مذكرة **لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2012 – 2013).

3/ المجلات و الدوريات

//www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=1091071:http

10- حمامي هشام، **تركيا الجديدة**. وجهات نظر، العدد 105، أكتوبر 2007.

11- طلال مقلد حسين، " **تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة**". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،العدد1، دمشق المعهد الوطني للإدارة العامة، 2010.

http://www.siyassa.org. e

1- آدم بلابياك "**اليسار التركي: العلويون و جدلية العلاقة مع حزب الشعوب الديمقراطية** " . مجلة الشؤون التركية، 2016.

2- أوزيدون أرجون، " **تركيا بين النظام الرئاسي و البرلماني** " . مجلة الشؤون التركية، العدد الأول، 2015.

3- بابا عربي مسلم، " **محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي** " . مجلة دفتر السياسة و القانون الصادرة عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر العدد9، جوان2013.

4- بن علي لفرع، **تركيا من الانقلاب العسكري إلى الترسيخ الديمقراطي**. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 13 ديسمبر2016، تاريخ الاطلاع : 18/ 03 / 2017 من الموقع : http://info, politics , dz. Com.

5- بيرس ستيف وورومان مانويلا، " **خطة سمسوم، اللاجئون بين الاتحاد الأوروبي و تركيا** ". مجلة الشؤون التركية، العدد3، 2016.

6- حبيب كمال، "**حزب العدالة والتنمية من الديمقراطية المحافظة إلى الدكتاتورية المتسلطة** ". مجلة الشؤون التركية، العدد2، 2015.

7- حلمي نادية، " **تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية و المصرية**. مجلة شؤون الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق، العدد 147 – 204.

8- زقاع عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة**. المجلة الجزائرية السياسات العامة، الجزائر، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، العدد1، سبتمبر 2011.

12- سيد فرج فتحي، **الحكومات العسكرية في العالم العربي، الحوار المتمدن**. العدد 2625، 2009، تاريخ الاطلاع عليه: 02/04/ 2017 ،

13- صدقي بكر، **من دولة الجيش إلى دولة الشعب " تركيا ثورة بلا ثورة** ". مجلة آفاق المستقبل، العدد12، ديسمبر2011.

14- عبد القادر خليل محمد " **نهاية الأردوغانية تركيا و مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية** ". مجلة الشؤون التركية، العدد الأول، 2015.

15- عبد الله يونس محمد، **اندماج متصاعد: إشكالية العلاقات المدنية – العسكرية في إسرائيل**.مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/02/03من الموقع:

16- عثمان هند " **حدود و أبعاد الصراعات الداخلية في تركيا**". مجلة السياسات الدولية، 30 نوفمبر2014،، تاريخ الاطلاع، 2017/03/26، من الموقع:

17- فتحي إبراهيم شادية، **العلاقات المدنية – العسكرية و التحول الديمقراطي في دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة**. مجلة النهضة الصادرة في مصر، العدد4، أكتوبر2006.

18- فوزي عمر " **مقياس الإعلام التركي عام** 2014 ". مجلة الشؤون التركية، العدد الأول، 2015.

19- كاندور جين لويز، " **هل النظام الانتخابي التركي هو الأكثر إجحافا في العالم؟**. مجلة نون بوست، 6 يونيو 2015، تاريخ الإطلاع عليه 06/ 03/ 2017، من الموقع:http://www.noonpost.net

20- كويشي ساركان، " **نظرة في قانون الانتخاب التركي**". مجلة نون بوست، 23 مايو 2015 تاريخ الاطلاع عليه 2017/03/04، من الموقع: http://www.noon post.net.content/6772

من الموقع: http://www.alhewar.org

21- نجيب عمارة محمد، **العلاقات المدنية – العسكرية و التحديات الجديدة**. مجلة الدراسات الإستراتيجية الجزائرية الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية، العدد12، سبتمبر 2010.

9- ولد دده محمد، **النظام السياسي الموريتاني و الإشكالية الشرعية**. المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29، 2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1**-Deane Peter Baker," **Agency THeory-A New Model

OF Civil –Military Relation for African Centre for the constructive resolution of Dispute*" vol 07, 2007*
*"**2-Hakan yavuz ,emergence of New turkey, democracy and the AK parti, salt lake city**, Utah university press , 2006.*
***3**-Kisangani N , femizet, " **explaining the rise and fall of millitary regimes civil- military relation in the congo. Armed for oes and society** vol 26 N 02. 1 jan 2000.*
***4**-Nykanen Gohanna ," **turkey's kurdish Question and th EU dialogue-less approach**", gstor, 2011.*
***5**- Samul Huntington,"**will more Countries becom Democratic**", political xience Quarterly, vol 99, 1984*

3/ التقارير:

1-هيومن رايتس ووتش، " **تركيا تدهور مناخ الحقوق** " . 2016، تاريخ الاطلاع عليه: 26/ 03/ 2017، من الموقع:

hrw.org./ar/news/2016/01/27/286040:http://www

4/الأنترنيت:

1-إيشلر أمر الله، **التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة**، تاريخ الاطلاع عليه : 2017/02/04 من الموقع:

http://www.mex.com.go/ Activities/lecture.html

2- جريدة الزمان التركية، **تركيا: زيادة الانفاق العسكري** 400% (2014). تاريخ الاطلاع عليه: 2017/02/28:من الموقع: www.zaman arabic. Com

3- داغي إحسان: **لماذا تحتاج تركيا إلى نظام ما بعد الكمالية**. رؤية تركية، تاريخ الاطلاع عليه، 2017/03/24 ، من الموقع:

http:// rouyaturkiyyah.com

4-هويدي فهمي، **سؤال الدولة العميقة في مصر**. مركز الجزيرة للدراسات، 2012، تاريخ الاطلاع عليه،2017/03/28 من الموقع:

http://www algazeera. Net/ hom.

5-حسين باكير علي **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية**. مركز الجزيرة للدراسات، 2013، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/03/26 من الموقع:

http:// studies,algazeera.net

6- مهيار هند، نفوذ بلا رقابة، **دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد التركي**. تاريخ الاطلاع عليه: 2017/02/12 من الموقع:
http:// www. Siyaassa. Org.eg/ news content.

7-موسى بدوي أحمد، **تغير استاتيكي، قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية**. المركز العربي للبحوث و الدراسات، 12 أوت 2014، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/03/12، من الموقع: http:// www.acrseg. Org.

8-نور الدين محمد، **تركيا بعد الانتخابات، مالذي سيغيره انتصار أردوغان؟**. جريدة السفير، 03 نوفمبر2015، تاريخ الاطلاع عليه، 2017/03/09 من الموقع: http://www.alsasafir. com/article1

9-عمر محمود النعيم لقمان، **القضاء ساحة للصراع – كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية** 2015. تاريخ الاطلاع عليه: 2017/03/27، من الموقع:
http://www.algazeera.net

11- سمير عمر، **المؤسسة العسكرية و التحول الديمقراطي في تركيا 1981 – 2011**، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/01/05، من الموقع:
http://fecr- online. Com/index.php/article.

12- عرفات محمود، **صقور الجنرال الأشقر... قصة الجيش التركي في تسعين عاما**. تاريخ الاطلاع عليه:2017/02/09، من الموقع:
http://ar. Mideastyouth.com/?p=1542.

13- صبحي منتصر مروى، **صعود الدور السياسي للجيوش في الدول النامية**.المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية أغسطس 2014، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/03/24 من الموقع:http://www.rcssmideast.org/Article- .

14- خصروف محمد، **المؤسسة العسكرية بين الأنظمة الديمقراطية و الأنظمة الشمولية**. تاريخ الاطلاع عليه، 2017/02/05 من الموقع: www.alwatnye.net

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: المضامين المختلفة لمفهومي العلاقات المدنية- العسكرية و التحول الديمقراطي	
المبحث الأول: مفهوم العلاقات المدنية – العسكرية	
المطلب الأول: تعريف العلاقات المدنية – العسكرية	
المطلب الثاني: نماذج العلاقات المدنية – العسكرية	
المطلب الثالث:المداخل النظرية المفسرة للعلاقات المدنية- العسكرية	
المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي	
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي و علاقته ببعض المفاهيم	
المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي	
المطلب الثالث : المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي	
الفصل الثاني: جدلية العلاقة بين المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية	
المبحث الأول:المؤسسة العسكرية التركية.....	
المطلب الأول:تاريخ وتطور المؤسسة العسكرية التركية	
المطلب الثاني: بنية و خصوصية المؤسسة العسكرية التركية	
المطلب الثالث :الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية التركية	
المبحث الثاني :حزب العدالة و التنمية و علاقته بالمؤسسة العسكرية التركية	
المطلب الأول:المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة	
المطلب الثاني:نشأة حزب العدالة و التنمية في تركيا AKP].....	
المطلب الثالث :الدور الاقتصادي لحزب العدالة و التنمية	
المطلب الرابع :المؤسسة العسكرية التركية و حزب العدالة و التنمية بين التأثير و التأثر	
الفصل الثالث: التحول في نمط العلاقات المدنية – العسكرية بعد 2002 و أثره على التحول الديمقراطي في تركيا	
المبحث الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.	
المطلب الأول: إستراتيجية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في تركيا.....	
المطلب الثاني: كيفية تعامل حزب العدالة و التنمية مع العملية الانتخابية.....	
المطلب الثالث: مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي كأحد مؤشرات التحول الديمقراطي في تركيا	

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: انعكاسات العلاقات المدنية- العسكرية الجديدة على التحول الديمقراطي في تركيا.....	
المطلب الأول: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على المشاركة السياسية في تركيا.....	
المطلب الثاني: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على الحريات المدنية و السياسية في تركيا...	
المطلب الثالث: أثر العلاقات المدنية – العسكرية على استقلال القضاء.....	
خاتمة	
قائمة المراجع.....	

تم بحمد الله